وزارة البيئة والمياه والزراعة
Ministry of Environment Water & Agriculture

الملف الصحفي

ليوم (الجمعة)

21 صفر 1447 هـ

15 اغسطس 2025 م

الموضوع	من	الى
أخبار وزارة البيئة و المياه والزراعة (عام)	1	13
المقالات (ذات العلاقة بالوزارة وقطاعاتها)	14	15
تقارير ومؤشرات عامة	16	49
أخبار شركة المياه الوطنية	50	51
أخبار المركز الوطني للأرصاد	52	52
أخبار المركز الوطني لتنمية الحياة الفطرية	53	55
أخبار المركز الوطني للرقابة على الالتزام البيئي	56	57
أخبار وتقارير عالمية (البيئة و المياه والزراعة)	58	59

تاريخ الخبر	1447-02-21	تصنيف الخبر	أخبار وزارة البيئة و المياه والزراعة (عام)
تكرار الرصد	17	الكاتب	

"البيئة" تُعلن عن طرح 7 فرص استثمارية في 4 مناطق لدعم الأنشطة الزراعية والحيوانية وتعزيز الصناعات التحويلية

الرياض - واس

أعلنت وزارة البيئة والمياه والزراعة، عن طرح (7) فرص استثمارية، في مناطق الرياض، الشرقية، الحدود الشمالية، والباحة؛ لتعزيز التعاون مع القطاع الخاص، والإسهام في دعم الأنشطة الزراعية واستدامتها في تلك المناطق، إضافةً إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي من المنتجات الزراعية والحيوانية، والصناعات التحويلية الصغيرة؛ بما يتماشى مع مستهدفات رؤية المملكة 2030.

وأوضحت الوزارة، أن الفرص الاستثمارية تضمنت إنشاء مشروعين في مجالات صناعة الأغذية الحيوانية ومنتجات التمور في محافظة حريملاء بمنطقة الرياض؛ لدعم قطاع الثروة الحيوانية، والإسهام في تحقيق الاكتفاء الذاتي من منتجات التمور، مبينة أن المشروع الأول يقع في مساحة إجمالية تبلغ (56) ألف متر مربع لإقامة منشأة تحويلية للمنتجات الثانوية لأغذية الحيوانات الأليفة، وحددت آخر موعد لاستلام العروض الخاصة به بنهاية 14 سبتمبر 2025م، بينما تبلغ مساحة الفرصة الثانية (42) ألف متر مربع، لإقامة منشأة تحويلية لمنتجات التمور، وآخر موعد للتقديم عليها في 15 سبتمبر المقبل.

وأضافت الوزارة، أن الفرص المطروحة شملت مشروعين استثماريين في محافظة الأحساء بالمنطقة الشرقية، يتمثل المشروع الأول في إقامة منشأة تحويلية لمتبقيات النخيل، على مساحة (150) ألف متر مربع، مبينة أن آخر موعد للتقديم على هذه الفرصة، هو 30 سبتمبر 2025م، فيما يُقام المشروع الثاني على مساحة (101.200) ألف متر مربع، لإنشاء منشأة تحويلية للمنتجات الثانوية؛ بهدف تجميع ومعالجة الأسمدة العضوية، مشيرة إلى أن تقديم العروض على هذه الفرصة، ينتهي في 26 أكتوبر 2026م.

وتابعت، أن الفرص الاستثمارية تضمنت إقامة منشأة تحويلية لصناعة نسيج الصوف في محافظة عرعر بمنطقة الحدود الشمالية، على مساحة إجمالية تبلغ (50) ألف متر مربع؛ لدعم الأنشطة الزراعية والحيوانية، والإسهام في تحقيق الاكتفاء الذاتي من الصناعات الصغيرة، مشيرة إلى أن آخر موعد لاستلام العروض لهذه الفرصة، سيكون بنهاية 24 سبتمبر 2025م.

وأشارت الوزارة إلى طرح فرصة استثمارية في منطقة تبوك، لإنشاء مصنعٍ للأسمدة؛ بهدف تجميع ومعالجة الأسمدة الزراعية، والإسهام في دعم الأنشطة الزراعية بالمنطقة، إضافة إلى تعزيز التعاون مع القطاع الخاص، مبينة أن المشروع يُقام على مساحة إجمالية تبلغ (100) ألف متر مربع، وأن آخر موعد لتقديم العروض لهذه الفرصة، هو 16 سبتمبر 2025م، إضافةً إلى فرصة استثمارية أخرى في محافظة المندق بمنطقة الباحة، لإنشاء مشتلٍ زراعي، ومصنعٍ للأسمدة، على مساحة إجمالية تبلغ (83.121) ألف متر مربع، بهدف الإسهام في دعم الأنشطة الزراعية بالمنطقة، وتعزيز التعاون مع القطاع الخاص، منوهة إلى أن آخر موعد للتقديم لهذه الفرصة، هو 17 سبتمبر 2025م.

ودّعت الوزارة المستثمرين الراغبين في الدخول إلى المنافسة على هذه الفرص الاستثمارية، للاطلاع على كراسة الشروط والمواصفات عبر منصة "فرص"، ولمعرفة المزيد من التفاصيل، التواصل عبر البريد الإلكتروني Investor@mewa.gov.sa.

يُشار إلى أن هذه الخطوة، تأتي في إطار جهود الوزارة لتشجيع القطاع الخاص للاستثمار في مجال الأنشطة الزراعية والحيوانية، والصناعات التحويلية، والاستفادة من الممكنات التي تقدمها للمستثمرين في القطاع الزراعي، وتنمية المحتوى المحلي، وزيادة مساهمته في الاقتصاد الوطني؛ مما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة، وفقًا لتحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030.

تاريخ الخبر	1447-02-21	تصنيف الخبر	أخبار وزارة البيئة و المياه والزراعة (عام)
تكرار الرصد	1	الكاتب	

اليوم

بينها شهادة "السوسة".. قواعد جديدة للحجر الزراعي في السعودية

جعفر الصفار-الدمام

أصدرت وزارة البيئة والمياه والزراعة دليلاً محجريًا محدثًا يضع إطارًا فنيًا وإداريًا صارمًا لإجراءات الحجر الزراعي، في خطوة استراتيجية تهدف إلى حماية الثروات النباتية في السعودية، وتعزيز منظومة الأمن الحيوي.

وينظم الدليل عمليات استيراد وتصدير وعبور المنتجات الزراعية بما يتماشى مع اللائحة التنفيذية لنظام الزراعة.

الحجر الزراعي في السعودية

وشدد الدليل في تفاصيله على أن جميع عمليات استيراد المنتجات الزراعية تخضع لأنظمة الحجر المعمول بها، مع إلزام المستوردين بالحصول على إذن استيراد مسبق يحدد الاشتراطات الفنية لكل صنف.

وأكد على ضرورة إرفاق كافة الوثائق الرسمية، وعلى رأسها شهادة الصحة النباتية الصادرة من بلد المنشأ، لإثبات خلو الشحنة من الآفات الحجرية، ومنحت الوزارة لنفسها الحق في تحديد المنفذ الذي تعبر منه الشحنة.

وفي إجراء وقائي مهم، أوضح الدليل أن للوزارة والهيئة العامة للغذاء والدواء الحق في سحب عينات من أي شحنة لتحليلها والتأكد من سلامتها على نفقة المستورد، مع وضع ضوابط صارمة تمنع دخول أي شحنة يُكتشف احتواؤها على آفة حجرية، أو إلزام المستورد بتوريدها من مناطق خالية من تلك الآفات.

خلو الخضار والفواكه من الآفات

وتضمنت الإجراءات متطلبات مفصلة لكل نوع من الإرساليات، حيث ألزمت المستوردين بأن تكون الخضار والفواكه الطازجة خالية تمامًا من الآفات ومتوافقة مع معايير السلامة الغذائية.

وفيما يخص الشتلات والبذور، منع الدليل استيراد أي شتلات مزروعة في تربة طبيعية، وحصر استيراد شتلات العنب على هيئة عُقَل فقط، في حين اشترط أن تكون بذور البرسيم غير مغلفة، مع ضرورة تسجيل أي منتجات جديدة قبل استيرادها.

وامتدت الضوابط لتشمل مدخلات الإنتاج الزراعي، حيث اشترط الدليل أن تحمل عبوات الأسمدة والمبيدات بيانات واضحة عن المنتج وتاريخ صلاحيته، ومنع بشكل قاطع استخدام المخلفات الحيوانية أو التربة في تصنيع الأسمدة لضمان خلوها من مسببات الأمراض.

شهادة صحة نباتية

وفيما يتعلق بالإجراءات المتبعة في المنافذ الحدودية، أفاد الدليل بأن جميع الشحنات الزراعية المحالة من الجمارك تخضع مباشرة لتفتيش المحجر النباتي.

ويقوم المفتش المختص بالتدقيق المستندي والبصري، ويملك صلاحية سحب العينات عند الاشتباه، قبل إصدار القرار النهائي بالسماح بالدخول أو الرفض.

أما في مجال التصدير، فقد نص الدليل على ضرورة حصول المُصدّر على شهادة صحة نباتية تتوافق مع اشتراطات الدولة المستوردة، مع إلزام مُصدّري فسائل النخيل بإرفاق شهادة تثبت معالجتها ضد سوسة النخيل الحمراء. وحددت صلاحية الشهادة بأسبوعين من تاريخ الإصدار، قابلة للتمديد عند الحاجة.

النباتات المرافقة للمسافرين

وتناول الدليل أيضًا الضوابط الخاصة بالنباتات المرافقة للمسافرين، حيث أعفى المنتجات المعدة للاستهلاك الشخصي بكميات محدودة من شهادة الصحة النباتية، مع إخضاعها للتفتيش البصري.

وحدد الكميات المسموح بها بعشرة كيلوجرامات من الخضار والفواكه، وثلاثين كيلوجراماً من التمور، وكميات رمزية من نباتات الزينة والزهور والبذور.

ومنح الدليل مفتشي الحجر النباتي صلاحيات واسعة تشمل إيقاف وتفتيش أي شحنة، والمطالبة بمعالجتها أو إعدامها على نفقة المستورد في حال ثبوت مخالفتها، دون أن تتحمل الدولة أي مسؤولية مالية، وذلك لضمان أعلى مستويات الحماية للقطاع الزراعي في المملكة.

تاريخ الخبر	1447-02-21	تصنيف الخبر	أخبار وزارة البيئة و المياه والزراعة (عام)
تكرار الرصد	4	الكاتب	

زراعة الحناكية تُشارك في مهرجان العنب الأول

المدينة المنورة - واس

يشارك مكتب وزارة البيئة والمياه والزراعة في محافظة الحناكية في مهرجان العنب الأول، المقام في مركز النخيل بمنطقة المدينة المنورة، بهدف إبراز الإنتاج الزراعي المحلي، واستعراض خصائصه وفوائده الغذائية، وتسويق منتجات المزارعين، ودعم الأسر المنتجة والحرف اليدوية، وإحياء الإرث الزراعي في المركز.

ويستعرض المكتب من خلال مشاركة المختصين والخبراء، المبادرات المقدمة للمزارعين، إضافةً إلى التعريف بالفرص الاستثمارية في المجال الزراعي بالمحافظة، وتقديم الإرشادات، وعرض التقنيات الزراعية الحديثة لتنمية القطاع الزراعي في المنطقة، والإسهام في تحقيق إستراتيجيات الأمن الغذائي، والإستراتيجية الوطنية للزراعة.

تاريخ الخبر	1447-02-21	تصنيف الخبر	أخبار وزارة البيئة و المياه والزراعة (عام)
تكرار الرصد	3	الكاتب	

مهرجان الفاكهة الرابع بطبرجل يختتم فعالياته بدعم 15 منتجًا زراعيًا وغذائيًا

سكاكا - واس

اختتمت أمس فعاليات مهرجان الفاكهة الرابع بطبرجل، الذي تواصل على مدار أربعة أيام، وأسهم في دعم وتسويق أكثر من (15) منتجًا زراعيًا وغذائيًا شملت العنب، والتين، والخوخ، والفراولة، والتفاح، والرمان، والكمثرى، واللوز، إضافة إلى البطيخ والشمام، والزيتون ومشتقاته، والصناعات التحويلية.

وسجّل المهرجان دخول أكثر من (25) طنًا من الفاكهة، وأُقيم بتنظيم من فرع وزارة البيئة والمياه والزراعة بمنطقة الجوف ممثلًا بمكتب الوزارة بمحافظة طبرجل، في حديقة الأمير نواف بن عبدالعزيز، بمشاركة عدد من الجهات الحكومية والجمعيات الزراعية، إلى جانب (50) مزارعًا وأسرة منتجة.

وشهد المهرجان إقبالًا واسعًا من الزوار الذين تجولوا بين أجنحته المخصصة لعرض وبيع المنتجات الزراعية، إضافة إلى أركان الجهات المشاركة، ومسرح الطفل الذي قدّم برامج ترفيهية وتوعوية فضلًا عن إقامة ورش تفاعلية تناولت موضوعات زراعية وغذائية استهدفت المزارعين والمهتمين بالقطاع.

وحقق المزارعون والأسر المنتجة مبيعات مرتفعة، عكست نجاح المهرجان في توفير منصة تسويقية فعّالة تعزز اقتصاد المنطقة وتدعم التنمية الزراعية.

واختُتمت الفعاليات بتكريم الجهات المشاركة والمزارعين والأسر المنتجة والإعلاميين، تقديرًا لدورهم في إنجاح المهرجان وتحقيق أهدافه. يُذكر أن مهرجان الفاكهة يُقام سنويًا بهدف دعم وتمكين المزارعين، وتحفيز جودة المنتجات المحلية، وفتح قنوات تسويقية مباشرة تسهم في تطوير القطاع الزراعي بمنطقة الجوف.

تاريخ الخبر	1447-02-21	تصنيف الخبر	أخبار وزارة البيئة و المياه والزراعة (عام)
تكرار الرصد	4	الكاتب	

تيماء.. "مهرجان المنتجات الزراعية 3" ينطلق بمشاركة أكثر من (30) مزارعًا وعارضًا

فايز السميري - تبوك

دشن محافظ تيماء، سعد بن نايف السديري، اليوم، بحضور مدير عام فرع الوزارة بمنطقة تبوك، المهندس أمجد بن عبدالله ثلاب، مهرجان المنتجات الزراعية الثالث بالمحافظة، الذي ينظمه فرع وزارة البيئة بالمنطقة، بمشاركة أكثر من 30 مزارعاً وعارضاً، إلى جانب عدد من الجهات الحكومية والأهلية وغير الربحية، وذلك في إطار دعم القطاع الزراعي بتبوك، وتعزيز الوعي المجتمعي بأهمية الإنتاج المحلي، ويستمر لمدة 4 أيام بمنتزه السور الأثري بتيماء.

وخلال جولته في أركان المهرجان، اطّلع محافظ تيماء على ما يقدمه من منتجات زراعية متنوعة وأركان تعريفية، واستمع لشرح من القائمين على الفعاليات حول الخدمات المقدمة للمزارعين والأنشطة التوعوية الموجهة لجميع فئات المجتمع، منوهًا بدور وزارة البيئة والمياه والزراعة ممثلةً بفرعها بمنطقة تبوك، في دعم المزارعين وفتح نوافذ تسويقية لمنتجاتهم، وتعزيز الممارسات الزراعية المستدامة، بما يسهم في تحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030.

من جهته، أوضح مدير عام فرع الوزارة بمنطقة تبوك المهندس أمجد بن عبدالله ثلاب، أن المهرجان يهدف إلى التعريف بمنتجات المحافظة من مختلف المحاصيل الزراعية التي تتميز بتنوع أصنافها، بما في ذلك إنتاج النخيل بأنواعه، ، والفاكهة والخضروات، إضافة إلى تبادل الأفكار بين المزارعين والاستفادة من خبراتهم، ورفع كفاءاتهم وتطوير ثقافتهم الزراعية من خلال اللقاءات التعريفية والإرشادية.

وأشار إلى أن المهرجان يضم أكثر من 30 ركنًا متنوعًا، من أبرزها ركن المزارع الصغير الذي يعرّف الأطفال على أدوات الزراعة وأساسياتها بطريقة تفاعلية مبسطة، وركن التعريف بخدمات التنمية الريفية، وركن الإرشاد الزراعي الذي يركّز على التوعية بأساليب الزراعة الحديثة والممارسات المستدامة. كما يشهد المهرجان سلسلة فعاليات توعوية زراعية تستهدف جميع أفراد المجتمع، وتسعى إلى رفع مستوى الثقافة البيئية والزراعية، وتحفيز الأجيال القادمة على الانخراط في أنشطة الزراعة.

وأكد المهندس ثلاب أن المهرجان يُعد من الفعاليات النوعية التي تسهم في دعم القطاعات الإنتاجية، وتمكين صغار المنتجين، وتعزيز الأمن الغذائي في المملكة، مثمنًا الدعم غير المحدود من صاحب السمو الملكي الأمير فهد بن سلطان أمير منطقة تبوك وسمو نائبه للمزارعين، داعياً أهالي المحافظة للاستفادة من المهرجان وما يقدم من منتجات طوال أيامه التي تبدأ من الساعة الخامسة عصرًا، ويغلق في تمام الساعة العاشرة مساءً.

تاريخ الخبر	1447-02-21	تصنيف الخبر	أخبار وزارة البيئة و المياه والزراعة (عام)
تكرار الرصد	1	الكاتب	

اليوم

بالتفاصيل.. خطة زمنية لتسريع تشجير مكة المكرمة والمشاعر المقدسة

حذيفة القرشي-جدة

عقدت الهيئة الملكية لمدينة مكة المكرمة والمشاعر المقدسة اجتماعًا تنسيقيًا مع فريق فرع وزارة البيئة والمياه والزراعة، ممثلًا بإدارة البيئة ومكتب الوزارة بالعاصمة المقدسة، بمشاركة شركة كدانة للتطوير.ويستهدف الاجتماع أعمال التشجير في مكة المكرمة والمشاعر المقدسة، بهدف وضع خطة زمنية لتسريع وتيرة العمل استعدادًا لانطلاق موسم التشجير القادم في أكتوبر.

مشاريع التشجير في مكة

وبحث الاجتماع التنسيقي ما أُنجز من تقدم في مشاريع التشجير، وناقش سبل معالجة أي تحديات قد تواجهها، لضمان سير العمل وفق المستهدفات الرامية إلى زيادة الرقعة الخضراء في العاصمة المقدسة.وأوضح رئيس فريق فرع الوزارة، المهندس عبدالله الصبحي، أن اللقاء ركز على متابعة الخطط والاستراتيجيات الهادفة لتعزيز المساحات الخضراء بالتعاون الوثيق مع الهيئة الملكية، لما لذلك من أثر مباشر في تحسين البيئة المحيطة ودعم الاستدامة في أطهر بقاع الأرض.

تحقيق أهداف الاستدامة البيئية

وأكد مدير عام فرع وزارة البيئة والمياه والزراعة بمنطقة مكة المكرمة، المهندس ماجد الخليف، حرص الوزارة على تعزيز التكامل والتعاون مع كافة الشركاء في القطاع البيئي.وأشار إلى أن نجاح هذه الجهود المشتركة سيسهم بشكل ملموس في تحقيق أهداف الاستدامة البيئية، والحد من آثار الإجهاد الحراري، وتحسين جودة الهواء في المشاعر المقدسة، مما يعود بالنفع على السكان وضيوف الرحمن.

تاريخ الخبر	1447-02-21	تصنيف الخبر	أخبار وزارة البيئة و المياه والزراعة (عام)
تكرار الرصد	1	الكاتب	

الاقتصادية

برامج بحثية لتطوير استدامة ونمو صناعة الاستزراع السمكي في السعودية

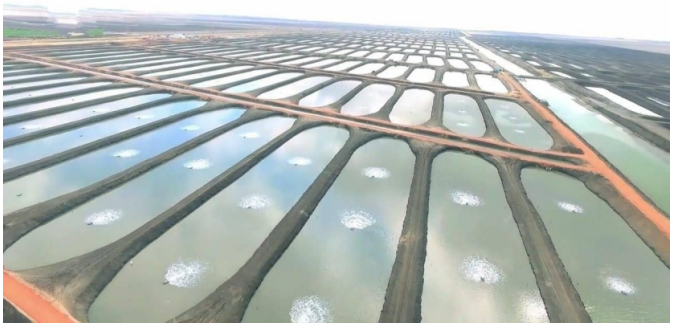

أمل الحمدي من جدة

يعمل المركز الوطني للثروة السمكية في السعودية على تطوير استدامة ونمو صناعة الاستزراع السمكي، وتنفيذ برامج بحثية على جميع الأنواع الملائمة للزراعة من الأسماك البحرية والروبيان، إضافة إلى توطين صناعات الاستزراع السمكي وتدريب الكوادر الوطنية، بحسب ما ذكره لـ"الاقتصادية"، مدير عام المركز، رياض الفقيه.

وقال على هامش لقاء بعنوان "الاستثمار في الاستزراع السمكي" في الرياض، إن السعودية حققت اكتفاءً ذاتياً يزيد على 55% من منتجات الأسماك، فيما يشهد القطاع نمواً متسارعاً بوجود أكثر من 300 مشروع استزراع سمكي.

أوضح الفقيه أن جميع الممكنات التي تقدمها وزارة البيئة والمياه والزراعة باتت متاحة لدعم المستثمرين ورواد الأعمال للدخول في القطاع ورفع مستويات الأمن الغذائي، مشيراً إلى أن سهولة إجراءات إصدار التراخيص الخاصة بالاستزراع السمكي وسرعة الحصول عليها أسهما في تمكين عديد من المستثمرين من وضع خططهم والانطلاق نحو العمل في هذا المجال.

وأضاف أن وزارة البيئة والمياه والزراعة تعمل على خلق بيئة جاذبة للمستثمرين المحليين والدوليين، مبينا أن هناك عديد من المشاريع التي تديرها رائدات أعمال بطاقة إنتاجية قادرة على تلبية احتياجات السوق المحلية، مع وجود تراخيص تشغيلية لمشاريع متعددة رغم عدم توافر نسب دقيقة حالياً.

أشار إلى أن القطاع يشهد توسعاً في المشاريع وتنوعاً في المنتجات، إذ تنتج السعودية حالياً أكثر من 4 إلى 5 أنواع من الأسماك، من بينها السالمون والسالمون المرقط في وحدة إنتاج متطورة في منطقة حائل، إضافة إلى مشاريع أخرى تتميز بتنوع الإنتاج، حيث تبلغ الطاقة الإنتاجية السنوية الحالية أكثر من 140 ألف طن، وهو ما يبرز تنوع فرص الاستثمار واستمرار دخول رواد الأعمال والمستثمرين إلى القطاع.

واستعرض الفقيه أبرز نماذج الاستزراع السمكي، مثل مشروع الشركة الوطنية للاستزراع المائي، وهو تحالف لعدة شركات أنشأت مشروعاً ضخماً بمحافظة الليث يعد من أكبر مشاريع الاستزراع السمكي في العالم، بتكاليف بلغت نحو 2.4 مليار ريال، وتقوم الشركة بتصدير منتجاتها إلى عدد من الدول، من بينها دول الاتحاد الأوروبي ذات الاشتراطات والمواصفات الصارمة، الأمر الذي يسهم في فتح أسواق جديدة عالمياً، إذ تصل قيمة صادرات السعودية من منتجات الاستزراع السمكي حالياً إلى أكثر من مليار ريال سنوياً.

نمو متسارع في القطاع

الفقيه أكد أن مشاريع الاستزراع السمكي تعد من القطاعات الواعدة في السعودية، إذ تشهد نمواً متسارعاً وتستهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي محلياً إلى جانب تصدير الفائض.

وأشار، إلى أن المنشآت الصغيرة والمتوسطة ليست مجرد عنصر اقتصادي تكميلي، بل شريك أساسي في مسيرة التحول الوطني، ورغم التحديات، فإن الجمع بين مبادرات التمويل الحكومي، والاستثمار الخاص، ورفع الوعي الفني لمشاريع الاستزراع المائي، من شأنه خلق بيئة أعمال أكثر كفاءة واستدامة، تدعم تنويع الاقتصاد الوطني وتحقق مستهدفات رؤية السعودية 2030 من خلال زيادة الإنتاج المحلي، وتوفير فرص العمل، وتحفيز الاستثمار في القطاع.

تاريخ الخبر	1447-02-21	تصنيف الخبر	أخبار وزارة البيئة و المياه والزراعة (عام)
تكرار الرصد	1	الكاتب	

اليوم

اللوز القطيفي.. محصول موسمي يدخل في العديد من الصناعات

أحمد المسري-القطيف تصوير:أحمد المسري

يحتل اللوز القطيفي مكانة مميزة في التراث الزراعي لمحافظة القطيف، ويُعد من المحاصيل الموسمية المهمة التي تدخل في العديد من الصناعات التحويلية، لما يمتاز به من جودة وطعم فريد.

ويعتبر هذا النوع من اللوز أحد الموارد الزراعية الأساسية في المنطقة، ويسهم في تعزيز النشاط الاقتصادي الزراعي المحلي.

اللوز القطيفي

وأشار مدير إدارة الزراعة بفرع وزارة البيئة والمياه والزراعة بالمنطقة الشرقية المهندس وليد الشويرد إلى أن زراعة اللوز القطيفي تتم غالبًا في فصل الخريف، خلال شهري أكتوبر ونوفمبر، لما توفره هذه الفترة من درجات حرارة معتدلة تساعد على إنبات البذور ونمو الشتلات. وفي بعض الحالات يمكن زراعته في أواخر الشتاء وفقًا للمناخ المحلي.

وأوضح الشويرد أن أفضل الترب لزراعة اللوز القطيفي هي التربة الصفراء الرملية أو الطينية الخفيفة ذات الصرف الجيد، مع ضرورة أن تكون عميقة وغنية بالمواد العضوية.

زراعة اللوز القطيفي

وأكد على أن التربة المالحة أو سيئة التصريف تؤثر سلبًا على نمو النبات، مما يجعل فحص التربة قبل الزراعة خطوة أساسية لضمان نجاح المحصول.

وأشار إلى أن اللوز القطيفي من الأشجار المتحملة للجفاف نسبيًا، لكن الري المنتظم يظل مهمًا خاصة خلال المراحل الأولى من النمو والإثمار.

ويُعد الري بالتنقيط هو الأنسب لأنه يقلل استهلاك المياه ويحمي الجذور من التعفن، مع مراعاة فترات الري كل 3 إلى 4 أيام في الصيف، ومرة كل 7 إلى 9 أيام في الشتاء حسب الأمطار والرطوبة.

حصاد اللوز القطيفي

أما بالنسبة لموسم الحصاد، فأوضح الشويرد أن اللوز القطيفي يُحصد عادة في أشهر الصيف بين يوليو وأغسطس، مع بدء جفاف القشرة الخارجية وتشققها وتغير لونها إلى البني الفاتح أو الأصفر، ويتم الجمع غالبًا يدويًا عن طريق هز الأغصان أو جمع الثمار المتساقطة.

وبين الشويرد أن أبرز الآفات التي تهدد اللوز القطيفي تشمل ذبابة الفاكهة، التي تتلف الثمار من الداخل عند وضع البيوض، وتظهر الإصابة على شكل بقع سوداء أو تعفن داخلي.

وأوضح أن المكافحة تتم عبر استخدام المصائد الفرمونية، ورش مبيدات حشرية عضوية مناسبة، وجمع الثمار المصابة والتخلص منها، إضافة إلى تعقيم التربة بعد الحصاد.

وأشار إلى أن المن والعناكب الحمراء تمثل تهديدًا آخر للنبات، إذ تمتص عصارة الأوراق وتضعف النمو، ويمكن مكافحتها باستخدام صابون زراعي أو مبيدات حشرية طبيعية. مشيرا إلى أن الاهتمام بالتربة والري والمكافحة المتكاملة للآفات يضمن إنتاجية وفيرة وجودة عالية للوز القطيفي، مما يعزز مكانته كأحد الكنوز الزراعية المحلية في القطيف.

تاريخ الخبر	1447-02-21	تصنيف الخبر	المقالات (ذات العلاقة بالوزارة وقطاعاتها)
تكرار الرصد	1	الكاتب	عايض بن خالد المطيري

أعشاب المحميات بين نيران الصيف وحتمية التدخل

عايض بن خالد المطيري

مع بداية كل صيف، تشهد بعض المناطق في المملكة العربية السعودية تقلبات جوية غير مستقرة، يتزامن معها اندلاع حرائق في المناطق العشبية، ومن أبرزها ما حدث في المنطقة الجنوبية وفي منطقة الدبدبة الصحراوية بالصمان نتيجة الصواعق الرعدية والبرق، وهي من الظواهر الطبيعية التي تزداد خلال مواسم الانتقال المناخي.

هذه الحرائق، وإن بدت موسمية، إلا أنها تدق ناقوس الخطر بشأن مصير الأعشاب البرية الجافة، التي باتت مهددة بالنيران، سواء بسبب التقلبات الجوية أو نتيجة للعبث البشري، ما قد يؤدي إلى فقدان مخزون بذري مهم ويمثل تهديدًا مباشرًا للتنوع البيولوجي في تلك المناطق.

على ضوء هذه الظروف، تنظر بعض الجهات إلى فتح المحميات للرعي كخيار لتقليل كثافة الأعشاب الجافة والحد من مخاطر الحرائق. غير أن هذا الطرح يقابله هاجس كبير يتمثل في تعريض الحياة الفطرية للخطر، لا سيما مع تزايد الاعتداءات غير النظامية من بعض أصحاب المواشي الذين يتجاوزون الحدود دون مراعاة للأنظمة أو للمصالح البيئية.

ومن جهة أخرى، لا يمكن إنكار الدور الإيجابي الذي قد تؤديه المواشي أحيانًا في ديمومة الغطاء النباتي، من خلال فرط البذور ودفنها خلال عملية الرعي، فضلًا عن أن مخلفاتها تُعد سمادًا طبيعيًا يعزز نمو النباتات البرية في المواسم التالية. إلا أن هذا الأثر الإيجابي لا يتحقق إلا عند تنظيم عمليات الرعي ودمجها ضمن خطط مدروسة بيئيًا، تراعي التوازن بين الاستفادة من الموارد الطبيعية وحمايتها في آنٍ واحد.

في هذا السياق، تبرز جملة من الحلول العملية المبدئية والعاجلة التي يمكن تبنيها لتفادي وقوع مثل هذه الحرائق الكارثية الواسعة.

أولى هذه الحلول تتعلق بفتح بعض المناطق للرعي الموسمي وفق ضوابط محددة، بعد أن تكون الأعشاب قد أكملت دورة حياتها وطرحت بذورها في التربة. كما نُوصي بإنشاء فواصل استراتيجية بين المساحات العشبية باستخدام المحاريث أو القريدرات، على هيئة مربعات أو قطاعات متباعدة، بهدف منع انتشار الحرائق في حال نشوبها في جزء معين من المنطقة.

إضافة إلى ذلك، يُقترح أيضًا دراسة جدوى التحخل الآلي لجمع بذور الأعشاب الجافة بواسطة معدات خاصة، ثم نثر هذه البذور بشكل منظم مع هطول الأمطار، في نفس المواقع أو في مناطق صحراوية أخرى مستهدفة، مما يضمن استمرارية الغطاء النباتي دون الاعتماد الكامل على التجدد الطبيعي، الذي قد يتأثر بتغيرات المناخ أو الكوارث المفاجئة. ويمكن لجهات الاختصاص، بالتعاون مع الجامعات ومراكز الأبحاث البيئية، تطوير آليات وتقنيات محلية تناسب طبيعة الصحراء السعودية وتسهم في الحفاظ على مواردها الحيوية.

لا شك أن الجهود التي بُذلت على مدار سنوات في حماية التنوع البيئي في المحميات الصحراوية ضخمة، ولا ينبغي أن تُترك رهينة للظروف المناخية أو الاجتهادات الشخصية. فالتوازن بين التنمية البيئية والاستفادة الرعوية ممكن، بشرط أن يكون قائمًا على المعرفة والخطط العلمية المدروسة.

لهذا، تبقى الرسالة الأهم أن الحفاظ على البيئة مسؤولية مشتركة، تتطلب تنسيقًا محكمًا بين الجهات المعنية وأفراد المجتمع، وتستدعي التخطيط المسبق أكثر من الاستجابة المتأخرة. وإذا كنا قد استثمرنا سنوات في بناء غطاء نباتي يحمي الحياة الفطرية ويعيد التوازن البيئي، فلا يجوز أن نترك هذا الجهد عرضةً للضياع في لحظة إهمال أو تقصير. فالبيئة أمانة، والحفاظ عليها واجب وطني وأخلاقي لا يحتمل التأجيل.

تاريخ الخبر	1447-02-21	تصنيف الخبر	تقارير ومؤشرات عامة
تكرار الرصد	4	الكاتب	

علماء وباحثون من "كاوست" يقودون جُهدًا عالميًا للتصدي لتدهور الأراضي وتعزيز الأمن الغذائي

جدة - واس

قادت جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية "كاوست"، فريقًا عالميًا لوضع إستراتيجيات عملية للحكومات بهدف وقف تدهور الأراضي وضمان الإمدادات المستدامة للغذاء.

وتعاونت "كاوست" في هذه الدراسة الدولية الجديدة مع علماء من خمس قارات، من بينهم أعضاء في "مجتمع أيون"، وممثلون عن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (UNCCD)، لتقديم خارطة طريق تعكس مسار التدهور المتسارع للأراضي، الذي يهدد الأمنين الغذائي والمائي، فضلًا عن الاستقرار الاجتماعي، والتنوع الحيوي.

ونُشرت الدراسة في دورية نيتشر (Nature)، حيث حددت ثلاثة إجراءات رئيسية يمكن أن تغيّر المسار بحلول عام 2050، وهي: زيادة إنتاج واستهلاك الغذاء من البحر، وخفض هدر الغذاء بنسبة 75%، واستعادة 50% من الأراضي المتدهورة.

ويُهدر سنويًا ثلث الغذاء المنتج عالميًا، بما تتجاوز قيمته تريليون دولار أمريكي. وبحسب تحليل جديد للبيانات القائمة، تستهلك الزراعة حاليًا 34% من الأراضي الخالية من الجليد، وإذا استمر هذا الاتجاه، فستصل النسبة إلى 42% بحلول 2050.

ويقترح العلماء إجراءات مباشرة، مثل تعديل الحوافز الاقتصادية، وتشجيع التبرع بالغذاء، والترويج لحصص وجبات أصغر في المطاعم، وهي خطوات من شأنها - إذا طُبقت - توفير نحو 13.4 مليون كيلومتر مربع من الأراضي.

وفي شأن توسيع إنتاج المأكولات البحرية المستدامة، تسلّط الدراسة الضوء على أن تبني سياسات وتشريعات داعمة للاستزراع المائي سيخفف الضغط على الأراضي، ويحد من إزالة الغابات، ويعد الاستزراع المستدام للأحياء البحرية خيارًا عمليًا يمكنه زيادة إنتاج الغذاء بشكل ملحوظ، مع الإسهام في جهود استعادة الأراضي.

وتُقدّر المساحة التي يمكن الحفاظ عليها عبر هذه السياسات بـ 17.1 مليون كيلومتر مربع، وهو ما يعادل، عند جمعه مع الأراضي التي ستُوفَّر نتيجة خفض هدر الغذاء، مساحة إجمالية تقارب مساحة قارة أفريقيا.

أما دعم الإدارة المستدامة للأراضي، فتشكل المزارع الصغيرة، أو العائلية أكثر من 90% من المزارع حول العالم، وكثير منها يُطَبق بالفعل ممارسات الإدارة المستدامة للأراضي، حيث تؤكد الدراسة أهمية تبني سياسات تمكّن هذه المزارع من زيادة إنتاجها وتحسين الوصول إلى تقنيات الزراعة المستدامة، بما يحقق استعادة الأراضي، ويحافظ في الوقت ذاته على سبل عيش الأسر الزراعية.

وأكّد العلماء المشاركون، أن جميع هذه الحلول قابلة للتنفيذ، حيث قال أستاذ كاوست المتخصص عالميًا في تدهور الأراضي والمؤلف الرئيس للدراسة البروفيسور فرناندو مايستري: "من خلال إعادة تشكيل النظم الغذائية، واستعادة الأراضي المتدهورة، وتسخير إمكانات المأكولات البحرية المستدامة، وتعزيز التعاون بين الدول والقطاعات، يمكننا أن نعكس مسار التدهور، ونعيد للأرض عافيتها".

تاريخ الخبر	1447-02-21	تصنيف الخبر	تقارير ومؤشرات عامة
تكرار الرصد	8	الكاتب	

إعلان البرنامج التفصيلي لمهرجان ولي العهد للهجن بنسخته السابعة

الرياض - واس

أعلن الاتحاد السعودي للهجن، اليوم، البرنامج التفصيلي لمهرجان ولي العهد للهجن، بنسخته السابعة، الحدث السعودي الأكبر في رياضة الهجن، المقرر إقامته على أرض ميدان سباقات الهجن بمحافظة الطائف خلال الفترة من (2-12) سبتمبر المقبل. ويتضمن البرنامج إقامة (249) شوطًا لفئات: حقايق (92 شوطًا)، ولقايا (64 شوطًا)، وجذاع (40 شوطًا)، وثنايا (24 شوطًا)، وحيل وزمول (24 شوطًا)، تقطع خلالها الهجن المشاركة مسافة إجمالية تبلغ (950) كم، بالإضافة إلى 5 أشواط ضمن سباق الهجانة (3 أشواط للرجال، وشوطين للسيدات).

وأوضح الاتحاد، أن المهرجان تجاوزت قيمة جوائزه (50) مليون ريال، يتنافس عليها عدد كبير من ملاك الهجن المحليين والدوليين، فيما تراوحت قيمة جوائز أبطال كؤوس المهرجان في الفئات الخمس المعتمدة بين (500 ألف، ومليون ونصف المليون ريال)، بواقع 4 أشواط تُقام في الفترة المسائية من ختام كل فئة، إذ سيحصل بطل كأس مهرجان فئة الحيل (العام، والمفتوح)، على مبلغ مليون ونصف المليون ريال، إضافة إلى سيف الفئة الذي يتسلمه من راعي الحفل الختامي للمهرجان. يُذكر أن النسخ الست السابقة من المهرجان، الذي انطلق عام (2018)، شهدت إقبالًا لافتًا من محبي رياضة الهجن من داخل المملكة وخارجها، وهو ما ينسجم مع هدف المهرجان في ترسيخ تراث الهجن وتعزيزه في الثقافة السعودية.

تاريخ الخبر	1447-02-21	تصنيف الخبر	تقارير ومؤشرات عامة
تكرار الرصد	3	الكاتب	

موثوقية الصفقات.. إجراءات احترافية للبيع والشراء في المزاد الدولي لمزارع إنتاج الصقور 2025

الرياض - واس

يواصل المزاد الدولي لمزارع إنتاج الصقور 2025، الذي ينظمه نادي الصقور السعودي بمقره في مَلهم (شمال مدينة الرياض)، فعالياته بمشاركة مزارع إنتاج محلية ودولية، في حدث يعكس ريادة المملكة العالمية في مجال الصقور ودعمها المستمر لصناعة مزارع الإنتاج. ويولي نادي الصقور السعودي عناية خاصة بضمان موثوقية عمليات البيع والشراء والحفاظ على حقوق جميع الأطراف، عبر إجراءات دقيقة تبدأ من صالة العرض، حيث يتفق البائع والمشتري على قيمة الصقر، مرورًا بسلسلة من المراحل المنظمة. تشمل هذه المراحل التوجه إلى مراكز الكشف الطبي الموجودة في المزاد للكشف على الصقر والتأكد من سلامته، وذلك عند رغبة المشتري بالكشف الطبي، ثم الانتقال إلى مرحلة التشبيه (تحديد نوع الصقر وفئته والسباقات المصرح له بالمشاركة فيها)، ثم الذهاب إلى الشؤون القانونية يليها استكمال الصفقة في قسم الشؤون المالية، يتلو ذلك تسجيل الصقر وإدخال بياناته وبيانات المالك، وختامًا تركيب حجل للصقر يتضمن بياناته وتفاصيله للمشاركة في أشواط المزاد ضمن مهرجان الملك عبدالعزيز للصقور.

ويُصنَّف المزاد وجهة إقليمية وعالمية تجمع المنتجين والهواة في بيئة احترافية وآمنة، تسهم في تطوير سلالات الصقور وتحفيز الاستثمارات في هذا القطاع الواعد، كما يوفر بثًا مباشرًا يوميًا لفعالياته عبر القنوات التلفزيونية وحسابات النادي على منصات التواصل الاجتماعي، ما يتيح للمهتمين حول العالم متابعة الحدث وعمليات البيع لحظة بلحظة. ويستمر المزاد حتى 25 أغسطس الجاري، ويستقبل زواره يوميًا من الساعة الرابعة عصرًا حتى الحادية عشرة مساءً، مع الإعلان عن ليالي المزاد والصقور المشاركة عبر حسابات نادي الصقور السعودي الرسمية.

تاريخ الخبر	1447-02-21	تصنيف الخبر	تقارير ومؤشرات عامة
تكرار الرصد	1	الكاتب	

بيع 3 صقور بـ 214 ألف ريال في الليلة الثانية من المزاد الدولي لمزارع إنتاج الصقور 2025

الرياض - واس

تواصلت اليوم فعاليات ليالي المزاد الدولي لمزارع إنتاج الصقور 2025، الذي ينظمه نادي الصقور السعودي بمقره في مَلهم (شمال الرياض)، بمشاركة مزارع إنتاج رائدة من مختلف أنحاء العالم، ويستمر حتى 25 أغسطس الجاري. وشهدت الليلة الثانية للمزاد حضورًا لافتًا من الصقارين والزوار المهتمين بهذا الموروث العريق، حيث بيعت ثلاثة صقور بإجمالي 214 ألف ريال. وجاءت البداية مع الصقر الأول جير تبع فرخ من مزرعة ند الشباب الإنجليزية بمبلغ 33 ألف ريال، تلاه الصقر الثاني حر فرخ من مزرعة البرغش السعودية بمبلغ 31 ألف ريال، فيما خُتمت الليلة بالصقر جير شاهين فرخ من مزرعة أرينو الإسبانية، الذي بدأ المزاد عليه بـ 25 ألف ريال قبل أن يُباع بمبلغ 150 ألف ريال، ليصبح الأغلى في المزاد حتى الآن.

ويُعد المزاد منصة موثوقة وفريدة تجمع نخبة الصقور من السلالات الحائزة على بطولات دولية، عبر مزادات تنافسية مباشرة وسريعة، بحضور الصقارين والمنتجين وعشاق الصقور من داخل المملكة وخارجها، مع نقل فعالياته عبر القنوات التلفزيونية والبث المباشر على منصات التواصل الاجتماعي. ويُسهم المزاد في تحقيق رؤية نادي الصقور السعودي للريادة في تطوير وابتكار أساليب تربية وإنتاج ورعاية الصقور، بوصفه دعمًا ثقافيًا واقتصاديًا، ومنصة لتعزيز الوعي البيئي وصون الموروث.

تاريخ الخبر	1447-02-21	تصنيف الخبر	تقارير ومؤشرات عامة
تكرار الرصد	5	الكاتب	

سفراء يزورون المزاد الدولي لمزارع إنتاج الصقور 2025

الرياض - واس

زار عدد من سفراء الدول لدى المملكة، اليوم، المزاد الدولي لمزارع إنتاج الصقور 2025، الذي ينظمه نادي الصقور السعودي في مقره بملهم (شمال مدينة الرياض)، بمشاركة نخبة من مزارع الإنتاج المحلية والدولية، في تأكيدٍ لمكانة المملكة وريادتها العالمية بصفتها موطنًا للصقور والصقارين.

ورافق الوفود الدبلوماسية نائب الرئيس التنفيذي لنادي الصقور السعودي أحمد الحبابي، واطّلع كلٌّ من السفير النيوزيلندي تشارلز كينغستون، والسفير السلفادوري ريكاردو إيرنيستو كوكالون، والقائم بأعمال السفارة الأمريكية أليسون ديلورث، والقائم بأعمال السفارة النرويجية مونيكا توفسن، على أجنحة المزاد والمزارع المحلية والدولية المشاركة.

وتجوّل السفراء بصحبة عائلاتهم ومرافقيهم في أروقة المزاد، واطلعوا على أنواع الصقور المعروضة وطرق رعايتها وتغذيتها، إضافةً إلى أساليب الإنتاج الحديثة، واستمعوا إلى شرح مفصّل عن برنامج "صقار المستقبل" وتاريخ موروث الصقارة في المملكة، واختُتمت الزيارة بالتقاط الصور التذكارية مع الصقور.

تاريخ الخبر	1447-02-21	تصنيف الخبر	تقارير ومؤشرات عامة
تكرار الرصد	2	الكاتب	

انطلاق موسم خراف النخيل في عامه الخامس بمحافظة الشماسية

الشماسية - واس

انطلقت اليوم في محافظة الشماسية فعاليات موسم خراف النخيل للشباب في عامه الخامس، إحدى المبادرات التي أطلقها صاحب السمو الملكي الأمير الدكتور فيصل بن مشعل بن سعود بن عبدالعزيز أمير منطقة القصيم، وحظيت منذ انطلاقتها الأولى في مزرعة الحماد برعاية ودعم سموه، لتكون نواةً أسهمت في تأهيل وتمكين الشباب للعمل في قطاع النخيل والتمور.

وتهدف المبادرة إلى تدريب الشباب وتأهيلهم على مهارات الخراف، وإدماجهم في سوق التمور، وجرى خلال هذا الموسم حصر المزارع المشاركة واستقبال طلبات الشباب الراغبين في المشاركة، وبلغ عددهم 69 شابًا، خضعوا لبرامج تدريبية نظرية وعملية شملت التعريف بأهمية النخلة اقتصاديًا، وأساليب الخراف، ونسق التمر، وعمليات الضمد، وغيرها من المهارات المرتبطة بجودة الإنتاج.

وأوضح نائب المدير العام لفرع وزارة البيئة والمياه والزراعة بمنطقة القصيم المهندس صلاح بن صالح العبدالجبار، أن هذه المبادرة تأتي انسجامًا مع أهداف الوزارة في دعم استدامة قطاع النخيل والتمور، ورفع كفاءة الشباب وتمكينهم من العمل في هذا المجال، مشيدًا

بالتكامل بين الجهات الحكومية والأهلية والمزارعين في إنجاح الموسم، مؤكدًا أن الفرع يولي اهتمامًا كبيرًا بمثل هذه البرامج النوعية التي تسهم في تطوير منظومة الإنتاج المحلي وتعزيز القيمة المضافة للمنتج السعودي.

من جانبه، أفاد المدير التنفيذي للمبادرة عبدالله بن عبداللطيف اليوسف، أن ما تحقق من نجاحات يعد ثمرةً لدعم ومتابعة سمو أمير المنطقة، ومساندة الجهات المشاركة، ومنها فرع وزارة البيئة والمياه والزراعة، وبلدية الشماسية، وجمعية التنمية الأهلية، ولجنة الأهالي، مؤكدًا أن المبادرة تمضي بخطى ثابتة نحو تحقيق أهدافها في تمكين الشباب وتأهيلهم للعمل في قطاع النخيل والتمور.

ويأتي ذلك في إطار حرص إمارة منطقة القصيم على دعم البرامج الشبابية الهادفة، وتحفيز الكفاءات الوطنية للمشاركة في تنمية القطاع الزراعي، وتعزيز حضور المنتجات الوطنية في الأسواق المحلية والعالمية.

تاريخ الخبر	1447-02-21	تصنيف الخبر	تقارير ومؤشرات عامة
تكرار الرصد	2	الكاتب	

المزارع الريفية تجذب أهالي وزوار المدينة المنورة خلال فصل الصيف

المدينة المنورة - واس

تشهد المزارع الريفية في منطقة المدينة المنورة إقبالًا متزايدًا خلال موسم الصيف، بالتزامن مع ارتفاع درجات الحرارة في المدن، وتمثل هذه المزارع ملاذًا طبيعيًا يتميز باعتدال أجوائها وصفائها، إلى جانب طابعها الجمالي الفريد، وتحرص العديد من المزارع على تهيئة مرافقها لاستقبال الأهالي والزوار، عبر توفير مسارات مخصصة للتنزّه، ومناطق للجلوس وسط الظلال الوارفة للنخيل، وإطلالات على المسطحات الخضراء. وتتزامن هذه الزيارات مع انطلاق موسم جني التمور، الذي يُعدّ من أبرز المواسم الزراعية في المنطقة، ويتيح للزوار فرصة التعرف على أصناف النخيل المتنوعة، ومشاهدة طرق جني الثمار التقليدية والحديثة، والتعرف على أساليب العناية بالنخيل والمحافظة على جودة المحاصيل، وفي أجواء هذا الموسم تكتسي المزارع الريفية بحيوية خاصة، فمشاهد النخيل المثقلة بعناقيد التمر الذهبي، وأصوات المزارعين وهم يتبادلون الأحاديث أثناء القطاف، ورائحة التمور الطازجة التي تعبق في المكان، تمنح الزائر تجربة حسية متكاملة تجمع بين عبق الماضي وازدهار الحاضر، وتغريه بالعودة مجددًا كل عام.

إلى جانب ذلك، تسهم المزارع الريفية في دعم السياحة الزراعية كونها قطاعًا واعدًا، من خلال تقديم أنشطة تعليمية وتثقيفية، مثل ورش العمل حول الزراعة العضوية، وعرض منتجات المزارعين المحليين من التمور والعسل والأعشاب، فضلًا عن توفير مساحات لتسويق منتجات الأسر المنتجة والحرف اليدوية. من جانبها، تقوم وزارة البيئة والمياه والزراعة بدور مهم في تنظيم وتطوير هذا القطاع، وتصدر تراخيص مشاريع المزارع الريفية إلكترونيًا عبر بوابة الخدمات "نما"، بعد التأكد من استيفاء الشروط والمعايير المعتمدة، وتقديم سبع خدمات أخرى للمشاريع المرخصة، تشمل الدعم الفني، والإرشاد الزراعي، وتسهيل الوصول إلى الأسواق.

تاريخ الخبر	1447-02-21	تصنيف الخبر	تقارير ومؤشرات عامة
تكرار الرصد	4	الكاتب	

القوات الخاصة للأمن البيئي تضبط مواطنًا مخالفًا لنظام البيئة لارتكابه مخالفة رعي في محمية الملك عبدالعزيز الملكية

الرياض - واس

ضبطت القوات الخاصة للأمن البيئي مواطنًا مخالفًا لنظام البيئة، لارتكابه مخالفة رعي (56) متنًا من الإبل في مواقع محظور الرعي فيها في محمية الملك عبدالعزيز الملكية، وطُبقت الإجراءات النظامية بحقه.

وأكدت القوات أن عقوبة رعي الإبل غرامة (500) ريال لكل متن، حاثةً على الإبلاغ عن أي حالات تمثل اعتداءً على البيئة أو الحياة الفطرية على الرقم (911) بمناطق مكة المكرمة والمدينة المنورة والرياض والشرقية، و(999) و(996) في بقية مناطق المملكة، وستعامل جميع البلاغات بسرية تامة دون أدنى مسؤولية على المبلّغ.

تاريخ الخبر	1447-02-21	تصنيف الخبر	تقارير ومؤشرات عامة
تكرار الرصد	6	الكاتب	

القوات الخاصة للأمن البيئي تضبط مواطنًا مخالفًا لنظام البيئة لنقله حطبًا محليًا في منطقة المدينة المنورة

المدينة المنورة - واس

ضبطت القوات الخاصة للأمن البيئي مواطنًا مخالفًا لنظام البيئة، لنقله (9) أمتار مكعبة من الحطب المحلي في منطقة المدينة المنورة، وتم تطبيق الإجراءات النظامية بحقه، وتسليم الكميات المضبوطة للجهة المختصة.

وأوضحت القوات أن عقوبة نقل الحطب والفحم المحليين تصل إلى (16,000) ريال لكل متر مكعب، حاثةً على الإبلاغ عن أي حالات تمثل اعتداءً على البيئة أو الحياة الفطرية على الرقم (911) بمناطق مكة المكرمة والمدينة المنورة والرياض والشرقية، و(999) و(996) في بقية مناطق المملكة، وستعامل جميع البلاغات بسرية تامة، دون أدنى مسؤولية على المبلّغ.

تاريخ الخبر	1447-02-21	تصنيف الخبر	تقارير ومؤشرات عامة
تكرار الرصد	4	الكاتب	

"الحناء المدينية" مُنتج زراعي يتيح فرصًا استثمارية واعدة في المدينة المنورة

المدينة المنورة - واس

تعدّ المدينة المنورة من أشهر مناطق المملكة في زراعة "الحناء" التي تشتهر بجودتها العالية، وخصائصها الفريدة، وتزرع في عدة مواقع بالمنطقة مثل محافظتي وادي الفرع، وبدر، إذ تتوفر فيهما عدة مقومات تسهم في زيادة الإنتاج وتقديم منتجات محسّنة من الحناء.

وتشتهر "الحناء المدينية" بجودتها العالية، وتعدّ من أفضل أنواع الحناء في العالم بسبب نقائها، وخصائصها الطبيعي، وتعرف بلونها الأخضر الفاتح ورائحتها العشبية النفاذة، التي تدل على جودتها وخلوها من الإضافات الكيميائية والشوائب، كما تزرع ضمن المزروعات العضوية، دون مبيدات حشرية أو أسمدة صناعية، ما يجعلها آمنة في الاستخدام.

وتتعدّد استخدامات "الحناء المدينية" ومنها استخدامها بشكل كبير في النواحي التجميلية حيث يتم طحن أوراق الحناء ليتكوّن مسحوقًا ناعمًا، ثم يخلط بالماء، أو زيت الزيتون أو جوز الهند لزيادة الترطيب، أو بالزيوت العطرية لتعزيز لونها وتحسين قوامها، وتستخدم بعد ذلك -كما عرفت منذ القدم- لصبغ الشعر وتغذيته، وزيادة كثافته، وتقليل تساقطه، إضافة إلى تبريد الجسم بوصفها مادة طبيعية تستخدم في المناطق الحارة لتخفيف حرارة الجلد، كما تستخدم للنقش على اليدين والقدمين، وتنظيف البشرة وتقليل التصبّغات.

ويستعرض تقرير أصدرته غرفة المدينة المنورة الفرص الاستثمارية التي توفّرها زراعة الحناء، مشيرًا إلى إمكانية التوسّع في زراعة الحناء

باستخدام تقنيات الريّ الحديثة لزيادة الإنتاج، وتطوير منتجات حناء ذات قيمة مضافة مثل: الحناء المعطّرة، أو الحناء العضوية، واستهداف الأسواق الدولية عبر تسويق الحناء منتجًا مدينيًا أصيلًا.

وبين التقرير أن تميز طبيعة المدينة المنورة وخصائصها الزراعية من المقوماتٍ التي تُتيح العديد من الفرص الاستثمارية على مستوى الاستثمار الزراعي، والإنتاج الحيواني، وكذلك الاستثمار الصناعي المُعتمد على مُدخلات إنتاج من المحاصيل الزراعية أو المشتقات أو المخلفات المرتبطة بهذه المحاصيل وغيرها، كما يُمكن تحويل الحناء إلى منتجات مشتقة مثل: المساحيق، والعجائن، والزيوت العطرية، لزيادة القيمة الاقتصادية لهذا المنتج الزراعي وزيادة ربحيته.

ويشهد مجال زراعة الحناء وإنتاجها في منطقة المدينة المنورة إجراءات تحفيزية قدمتها الجهات ذات العلاقة، لتشجيع الإنتاج المحلي والتصدير، حيث تم إدراج الحناء ضمن القطاعات المستهدفة من برنامج "ريف" لدعم الأسر المنتجة والمهن المرتبطة بالإنتاج المحلي، وتقديم الدعم المالي للمزارعين وأصحاب المهن الزراعية، خصوصًا مع الانخفاض النسبي لتكلفة زراعة الحناء لعدم حاجتها إلى ريّ مستمر أو أسمدة مُكلفة.

تاريخ الخبر	1447-02-21	تصنيف الخبر	تقارير ومؤشرات عامة
تكرار الرصد	1	الكاتب	

الرياض

مبادرات لتعزيز البنية التحتية وتوسيع مشروعات التحلية

المياه في المملكة.. من التحدي إلى التخطيط الذكي

الرياض - نورة الحمدان

تُعدّ المياه عصب الحياة وأحد أهم الموارد الطبيعية التي تعتمد عليها التنمية الشاملة في مختلف القطاعات، من الزراعة والصناعة إلى الصحة والبيئة والاقتصاد. وفي ظل ما تواجهه المملكة العربية السعودية من تحديات بيئية ومناخية أبرزها شح الموارد المائية وارتفاع معدلات الاستهلاك والنمو السكاني المتسارع، برزت الحاجة إلى تبني استراتيجية وطنية شاملة لإدارة هذا المورد الحيوي بشكل مستدام وفعّال. ومن هنا، جاءت رؤية المملكة 2030 لتضع قطاع المياه ضمن أولوياتها الاستراتيجية، ليس فقط لضمان استمرارية الإمداد وتحقيق الأمن المائي، بل أيضًا لإعادة هيكلة القطاع وتحديث بنيته التحتية وتحسين كفاءته التشغيلية والاقتصادية، لقد أدركت القيادة الرشيدة أن الاستدامة المائية لا تقتصر على توفير المياه فحسب، بل تشمل أيضًا استخدام الموارد المتاحة بكفاءة، وتطوير مصادر غير تقليدية، مثل تحلية مياه البحر، وإعادة استخدام المياه المعالجة، والحد من الفاقد، وتوظيف التقنيات الحديثة، وتعزيز الوعي المجتمعي بثقافة الترشيد، وبفضل هذا التوجه الطموح، أطلقت الحكومة السعودية عددًا من المبادرات والمشروعات النوعية التي تهدف إلى تطوير القطاع مائيًا وتنظيميًا وتشغيليًا، ما أسهم في رفع كفاءة الخدمة، وتوسيع التغطية، وتحقيق قفزات نوعية في الأداء، كما عزّزت رؤية 2030 من دور القطاع الخاص في الاستثمار في مشروعات المياه، وحرصت على بناء شراكات فاعلة بين القطاعين العام والخاص، مما ساعد في دفع عجلة الابتكار وتحقيق النمو المستدام. وتم ربط قطاع المياه بشكل وثيق بالأهداف البيئية والوطنية، خاصة تلك المتعلقة بالتغير المناخي والطاقة المتجددة، مما جعل المملكة في مصاف الدول التي تسعى لتحقيق توازن بين التنمية وحماية الموارد الطبيعية.

مياه التنمية

تُعد المياه ركيزة أساسية لأي عملية تنموية، نظرًا لدورها الحيوي في دعم الاستقرار الاجتماعي والنمو الاقتصادي وحماية البيئة. وفي المملكة العربية السعودية، حيث يسود المناخ الصحراوي وتعاني البلاد من ندرة الموارد المائية الطبيعية، تتضاعف أهمية هذا المورد لتُصبح قضية مركزية ترتبط بالأمن الوطني والازدهار المستقبلي. فالماء ليس مجرد عنصر من عناصر الحياة، بل هو شرط أساسي لتحقيق التنمية المستدامة في جميع مجالات الحياة، تواجه المملكة منذ عقود طويلة تحديات كبيرة في مجال الموارد المائية، أبرزها الاعتماد على المياه الجوفية، والتباين في توزيع السكان، والتوسع العمراني، والنمو السكاني المتسارع، وارتفاع الطلب على المياه في القطاعات المختلفة. هذه التحديات دفعت الدولة إلى التفكير في حلول جذرية وغير تقليدية تضمن استدامة هذا المورد النادر، وتواكب الاحتياجات المتزايدة، وتحقق التوازن بين العرض والطلب، تؤثر المياه بشكل مباشر على مجموعة من القطاعات الحيوية، منها الزراعة، التي تُعد من أكثر الأنشطة استهلاكًا للمياه، إضافة إلى الصحة العامة التي تعتمد على توفر مياه شرب نظيفة وآمنة، وكذلك القطاع الصناعي والسياحي، حيث تتطلب المشروعات الكبرى والمجمعات الصناعية والسياحية بنية مائية متطورة. ومن هنا، فإن أي خلل في منظومة المياه يمكن أن يؤدي إلى تباطؤ في التنمية، أو تهديد للأمن الغذائي والصحي، أو تراجع في جودة الحياة للمواطن والمقيم، وعلى المستوى البيئي، تلعب المياه دورًا حيويًا في الحفاظ على التوازن الطبيعي للنظام البيئي. فاستنزاف المياه الجوفية، وتلوث مصادر المياه، وغياب الإدارة الرشيدة، كلها عوامل تسهم في الإضرار بالتربة والنباتات والحياة الفطرية، مما ينعكس سلبًا على البيئة بشكل عام.

لذا فإن إدارة الموارد المائية بحكمة تُعد مسؤولية بيئية إلى جانب كونها مسؤولية تنموية، وتبرز أهمية قطاع المياه أيضًا من الناحية الاقتصادية، إذ إن ضمان توفر المياه واستدامتها يسهم في تعزيز الاستثمارات، ويزيد من تنافسية المدن والمناطق الصناعية، ويدعم الاقتصاد المحلي من خلال توفير فرص العمل، ورفع كفاءة البنية التحتية، وخفض التكاليف المرتبطة بالفقد المائي أو سوء التوزيع. فالماء هنا لا يُنظر إليه كمورد فقط، بل كعنصر محفز للاقتصاد والتنمية، ولأن التحديات التي تواجه المملكة في هذا المجال ليست آنية بل استراتيجية، جاء التركيز ضمن رؤية المملكة 2030 على بناء قطاع مائي قوي وفعّال، يُدار بكفاءة عالية، ويعتمد على الابتكار والتقنية، ويشرك القطاع الخاص، ويرفع من كفاءة الترشيد، ويضمن الاستدامة البيئية في كل مراحله.

فالرؤية لا ترى الماء فقط كمورد للاستهلاك، بل كأحد المحركات الأساسية في تحقيق الطموحات الوطنية الكبرى، كما أن الأمن المائي في ظل هذه الرؤية لا ينفصل عن الأمن الغذائي، والصحي، والبيئي، والاجتماعي، بل هو متداخل معها جميعًا، مما يجعل تطوير قطاع المياه أولوية قصوى. ومن هنا جاءت مبادرات عديدة في هذا المجال لتعزيز البنية التحتية، وتوسيع مشاريع التحلية، وتحديث الشبكات، وتبني أنظمة ذكية، مما أسهم في خفض الفاقد ورفع الكفاءة وتحسين الخدمة، إن أهمية قطاع المياه في المملكة لا تكمن فقط في ارتباطه بالحياة اليومية، بل في كونه حجر الأساس في مستقبل التنمية، ومحورًا رئيسيًا في تحقيق طموحات الدولة، ومؤشرًا دقيقًا على مستوى الاستعداد لمواجهة تحديات المستقبل. لذلك فإن أي خطة تنموية شاملة لا بد أن تضع المياه في قلبها، وهو ما تم بالفعل من خلال رؤية 2030 التي أعادت تعريف مفهوم الإدارة المائية، وربطته بالاستدامة، والابتكار، والكفاءة، والحوكمة الرشيدة.

الرؤية والمياه

مع إطلاق رؤية المملكة 2030، بدأت المملكة العربية السعودية مرحلة تحول جذري في طريقة تعاملها مع التحديات التنموية، وكان من أبرز هذه التحديات وأكثرها تعقيدًا ملف المياه. فقد أدركت القيادة الرشيدة أن ندرة المياه، وارتفاع معدلات الاستهلاك، والاعتماد على مصادر محدودة وغير متجددة، تمثل معوّقات حقيقية أمام تحقيق الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على المدى الطويل لذلك،

وضعت رؤية 2030 تطوير قطاع المياه في صميم أولوياتها، كونه ليس مجرد مرفق خدمي، بل عنصر حاسم في بناء المستقبل وضمان جودة الحياة. وتركّزت توجهات الرؤية على معالجة التحديات المائية من جذورها، من خلال إصلاح البنية المؤسسية، وتحسين الكفاءة التشغيلية، وتوسيع الشراكات، وتعزيز الابتكار التقني، بالإضافة إلى رفع مستوى الوعي المجتمعي حول أهمية المياه كمورد محدود، من أبرز الأهداف التي طرحتها الرؤية في هذا القطاع، تحقيق أمن مائي مستدام، يضمن توفير المياه بشكل مستقر وآمن للأجيال الحالية والمقبلة، مع الحفاظ على الموارد الطبيعية وعدم استنزافها. كما سعت الرؤية إلى تقليل الاعتماد على المياه الجوفية غير المتجددة، من خلال التوسع في مشاريع تحلية مياه البحر، وتبني حلول لإعادة استخدام المياه المعالجة، والاستفادة من مياه الأمطار والسيول، وهو ما يُعد نقلة نوعية في التفكير المائي الوطني، وتحت مظلة الرؤية، أطلقت المملكة الاستراتيجية الوطنية للمياه 2030، والتي تُعد الإطار التنفيذي لتحقيق أهداف الرؤية في هذا القطاع. وتهدف هذه الاستراتيجية إلى توحيد الجهود، وتحديد أولويات الاستثمار، وتقنين الاستهلاك، وتطوير شبكات المياه والصرف الصحي، وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين. كما أكدت الاستراتيجية على أهمية المواءمة بين الطلب المتزايد والموارد المتاحة، وضرورة إدماج جميع القطاعات ذات العلاقة ضمن منظومة متكاملة لإدارة المياه، واحدة من أبرز التحولات التي أحدثتها الرؤية، هو تبنّي مفهوم الاستدامة في كل ما يتعلق بإدارة المياه، فلم يعد الهدف مجرد إيصال المياه للمستهلك، بل أصبح المطلوب هو إيصالها بكفاءة، وجودة، وبتكلفة عادلة، مع مراعاة أثر ذلك على البيئة والموارد المستقبلية.

وقد تم ذلك من خلال تعزيز كفاءة الاستخدام، والحد من التسربات، واستخدام العدادات الذكية، وتطبيق التعرفة التصاعدية التي تُشجع على الترشيد، كما شملت توجهات الرؤية العمل على تحفيز الابتكار وتبني التقنيات الحديثة، كأحد الأدوات الأساسية لتطوير القطاع. فدخلت المملكة مرحلة جديدة من استخدام التكنولوجيا في مراقبة الشبكات، وتحسين جودة المعالجة، وإدارة العمليات عن بُعد، وهو ما ساهم في خفض التكاليف التشغيلية، ورفع سرعة الاستجابة للأعطال، وتحسين أداء الشبكات في المدن الكبرى والمناطق النائية على حد سواء، ولا يمكن تجاهل أن الرؤية ركزت أيضًا على تمكين القطاع الخاص من المشاركة الفاعلة في إدارة وتشغيل مشاريع المياه، من خلال أنظمة الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي في مشروعات التحلية، والمعالجة، والبنية التحتية. وقد أسهم ذلك في خلق سوق مائي أكثر تنافسية وكفاءة، يعزز من فرص الابتكار، ويخفف العبء المالي عن الدولة، توجهات رؤية 2030 في قطاع المياه لم تكن مجرد شعارات طموحة، بل تحولت إلى خطط تنفيذية واضحة ومرقّمة، ومؤشرات أداء تقيس مدى التقدم، وتتابع الأثر الفعلي للمبادرات والمشاريع. وبرز ذلك من خلال تحسين ترتيب المملكة في المؤشرات العالمية لإدارة المياه، وزيادة نسب تغطية المياه المحلاة، ورفع كفاءة استخدام الموارد، كما تم تعزيز التكامل بين قطاع المياه وقطاعات أخرى، مثل الطاقة والبيئة والزراعة، ضمن نموذج "الإدارة المتكاملة للموارد"، والذي يضمن أن تكون السياسات المائية متوافقة مع بقية مكونات التنمية، ولا تُعالج بمعزل عنها، في المجمل، فإن رؤية 2030 أعادت تشكيل مسار قطاع المياه في المملكة بشكل جذري، وأدخلته في مرحلة جديدة من الاحترافية والاستدامة والمرونة، من خلال التوجهات الواضحة، والالتزام بالتنفيذ، والشراكة المجتمعية، والاعتماد على البيانات والتقنيات. وبهذه التوجهات، بات قطاع المياه السعودي نموذجًا ملهمًا للعديد من الدول ذات الظروف المناخية المشابهة، في كيفية تحويل التحدي إلى فرصة.

تشريعات جديدة

لم يكن تطوير قطاع المياه في المملكة العربية السعودية ممكنًا دون إعادة هيكلة جذرية للمنظومة المؤسسية والتشريعية التي تُدير هذا القطاع الحيوي. ومع انطلاق رؤية المملكة 2030، اتضح أن أي إصلاح أو تقدم في إدارة الموارد المائية لا بد أن يُبنى على أسس إدارية وتنظيمية متينة، تضمن الكفاءة والشفافية وتفتح المجال للتطوير والابتكار. ومن هنا، بدأت المملكة أولى خطواتها في التحول

المؤسسي والتشريعي، بوصفه شرطًا أساسيًا لتحقيق الاستدامة المائية، أحد أبرز مظاهر هذا التحول كان دمج قطاعات البيئة والمياه والزراعة تحت مظلة وزارة واحدة، هي وزارة البيئة والمياه والزراعة، بهدف تعزيز التكامل بين هذه القطاعات الثلاثة التي ترتبط ببعضها ارتباطًا وثيقًا. هذا الدمج أتاح توحيد السياسات، وتنسيق الجهود، وتجنّب الازدواجية في المشاريع والخطط، مما رفع كفاءة الإنفاق، وسهّل تنفيذ المبادرات الوطنية، إضافة إلى ذلك، جاء تأسيس الشركة الوطنية للمياه كمؤسسة تنفيذية مستقلة تتولى مسؤولية تشغيل وإدارة شبكات المياه والصرف الصحي في جميع مناطق المملكة. وقد ساهم وجود كيان مركزي متخصص في تحسين جودة الخدمة، ورفع كفاءة التشغيل، وزيادة الاعتمادية، من خلال تطبيق الأنظمة الحديثة والرقابة على الأداء.

وتُعد الشركة اليوم واحدة من أبرز أذرع الدولة في تنفيذ مشروعات الرؤية ذات الصلة بقطاع المياه، أما على الصعيد التشريعي، فقد شهد القطاع سلسلة من التحديثات القانونية والتنظيمية، كان من أهمها إصدار الاستراتيجية الوطنية للمياه 2030، التي وضعت خارطة طريق واضحة لتنظيم استخدام الموارد المائية، وتقنين الاستهلاك، وضبط العلاقة بين مقدمي الخدمات والمستهلكين، وتعزيز دور القطاع الخاص. كما تم تحديث عدد من الأنظمة واللوائح، مثل لائحة ترشيد المياه، ولوائح التعرفة الجديدة، وأنظمة الرقابة على الجودة والصرف الصحي، وقد شملت هذه التحولات أيضًا إرساء مبادئ الحوكمة والشفافية، من خلال تحديد الأدوار والمسؤوليات بين الجهات الحكومية المختلفة، وإطلاق مؤشرات لقياس الأداء، وتحقيق الرقابة الفعالة على شبكات المياه، وجودة الخدمة المقدمة، والامتثال للمعايير البيئية والصحية. كما تم العمل على تحسين الكفاءة المؤسسية، ورفع القدرات البشرية، وتدريب الكوادر الفنية، لتكون قادرة على إدارة وتشغيل القطاع بكفاءة عالية وفق أفضل الممارسات العالمية وفي إطار هذا التحول، أصبح قطاع المياه يعمل ضمن منظومة متكاملة تشمل الأنظمة والسياسات والتشريعات والبنية المؤسسية، بما يضمن تنفيذ مشاريع الرؤية الكبرى، مثل "مشروع التحلية بالطاقة الشمسية"، ومبادرات "إعادة الاستخدام"، وتطوير "البنية الرقمية" لإدارة المياه. فالإصلاح المؤسسي لم يكن هدفًا بحد ذاته، بل وسيلة للوصول إلى قطاع مائي يتمتع بالمرونة، ويستجيب للطلب، ويضمن الاستخدام الأمثل للموارد، ولا شك أن هذه التحولات التنظيمية، بما تحمله من تحديث في الأنظمة وتطوير في الهياكل، أسهمت بشكل مباشر في رفع جودة الخدمات، وتقليل الفاقد، وزيادة كفاءة الاستثمار في القطاع، وجعلت المملكة أقرب من أي وقت مضى لتحقيق أمنها المائي بأدوات مؤسسية فعالة ومستدامة.

التحلية وبنية المستقبل

في إطار رؤية المملكة 2030، أدركت القيادة الرشيدة أن تطوير قطاع المياه لا يقتصر فقط على تحسين الإدارة والسياسات، بل يشمل بناء بنية تحتية متطورة تُلبّي الطلب المتزايد، وتُعزز من قدرات المملكة على توفير المياه بكميات وجودة عالية تلبي احتياجات السكان والصناعات المختلفة. ومن هنا، جاءت مشاريع البنية التحتية والتحلية في مقدمة أولويات الرؤية، باعتبارها مفتاح الحل لأزمة ندرة المياه التي تواجه المملكة، واحدة من أبرز المشاريع التي تعكس هذا التوجه هي مشاريع التحلية الكبرى التي شُيّدت أو تم تطويرها خلال السنوات الأخيرة، مثل محطة الشعيبة لتحلية مياه البحر، ومشروع الجبيل المتكامل، وغيرها من المحطات التي تستخدم تقنيات متقدمة في تحلية المياه، وتعمل بطاقة إنتاجية عالية تلبي احتياجات المناطق الصناعية والسكنية. هذه المشاريع اعتمدت على التكنولوجيا الحديثة، بما في ذلك استخدام الطاقة المتجددة، وخاصة الطاقة الشمسية، لتقليل البصمة الكربونية وتحقيق استدامة بيئية أكبر، كما شملت مشاريع البنية التحتية توسيع شبكات توزيع المياه وشبكات الصرف الصحي، بهدف تقليل الهدر وتحسين جودة الخدمة، خصوصًا في المدن الكبرى التي تشهد نموًا سكانيًا متسارعًا. وقد تم تنفيذ شبكات ذكية تعتمد على أنظمة مراقبة متطورة ترصد تدفق المياه وتحدد نقاط التسرب بشكل فوري، مما يساهم في رفع كفاءة الشبكة وتقليل الخسائر المائية، وفي مجال معالجة المياه، طُبقت

تقنيات متقدمة لإعادة استخدام المياه المعالجة في أغراض متعددة مثل الزراعة، والصناعة، والتبريد، مما يُعد من الحلول الفعالة لخفض استهلاك المياه العذبة والحفاظ على الموارد الطبيعية. وقد تم اعتماد محطات معالجة مياه متطورة تلتزم بالمعايير البيئية والصحية، لضمان عدم تأثير المياه المعالجة سلبًا على البيئة أو صحة الإنسان، ولا يمكن إغفال مشاريع تخزين المياه التي تُسهم في استيعاب فائض الأمطار والسيول خلال فصول الأمطار، وتخزينها لاستخدامها في الفترات الجافة، وهي مشاريع استراتيجية تدعم الأمن المائي وتقلل من الاعتماد على المصادر التقليدية. وقد تم تحديث الخزانات وإنشاء أخرى جديدة بسعات كبيرة، مع اعتماد تقنيات ذكية لإدارة التخزين والتوزيع، كل هذه المشاريع لم تكن ممكنة بدون استثمارات ضخمة ودعم حكومي مباشر، إضافة إلى شراكات استراتيجية مع القطاع الخاص المحلي والعالمي، مما أدى إلى تسريع وتيرة التنفيذ وتحقيق نتائج ملموسة على أرض الواقع. كما رافق هذه المشاريع وضع معايير صارمة للجودة والسلامة، وضمان استمرارية الخدمة في جميع الظروف، في المجمل، يُعتبر قطاع البنية التحتية والتحلية في المملكة نموذجًا متقدمًا يجمع بين الكفاءة التقنية، والوعي البيئي، والحاجة التنموية، وقد أثبت قدرة المملكة على تجاوز التحديات المائية بالاعتماد على التخطيط السليم والتنفيذ المحكم، مما يعزز موقعها الريادي في مجال إدارة الموارد المائية على مستوى المنطقة.

لقد أثبتت رؤية المملكة 2030 قدرتها على تحويل التحديات الكبيرة التي تواجه قطاع المياه إلى فرص حقيقية للنمو والتطور، من خلال وضع استراتيجيات واضحة وشاملة ترتكز على الاستدامة والكفاءة والابتكار. لم يعد توفير المياه مجرد هدف خدمي، بل أصبح ركيزة أساسية في بناء مستقبل المملكة، وتحقيق الأمن الوطني، ورفع جودة حياة المواطنين والمقيمين، بفضل التحول المؤسسي والتشريعي، والاستثمار الكبير في مشاريع التحلية والبنية التحتية، وتبني أحدث التقنيات، والاهتمام بالترشيد والتوعية، استطاعت المملكة أن تُحدث نقلة نوعية في قطاع المياه، جعلتها نموذجًا يُحتذى به في المنطقة وعلى المستوى العالمي، ومع استمرار الجهود في تطوير القدرات البشرية، وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص، والحرص على التناغم بين القطاعات المختلفة مثل البيئة والطاقة والزراعة، تبدو المملكة اليوم في موقع قوي يؤهلها لمواجهة التحديات المستقبلية وتحقيق أهدافها الطموحة، إن نجاح رؤية 2030 في قطاع المياه يؤكد أن الإدارة الحكيمة للموارد الطبيعية، والالتزام بخطط التنمية المستدامة، والاعتماد على الابتكار والتقنية، هي السبيل لضمان مستقبل مزدهر وآمن للمملكة، حيث لا تقتصر التنمية على تحقيق رفاهية الحاضر، بل تمتد لتشمل أجيال المستقبل وتضمن لهم حقوقهم في موارد المياه التي هي أساس الحياة.

تاريخ الخبر	1447-02-21	تصنيف الخبر	تقارير ومؤشرات عامة
تكرار الرصد	1	الكاتب	

الشرق الأوسط

رئيس «كوب 29»: التعاون الدولي ضرورة حتمية لمواجهة تغير المناخ

أشاد لـ «الشرق الأوسط» بدور السعودية في التوصل لاتفاقات «تاريخية»

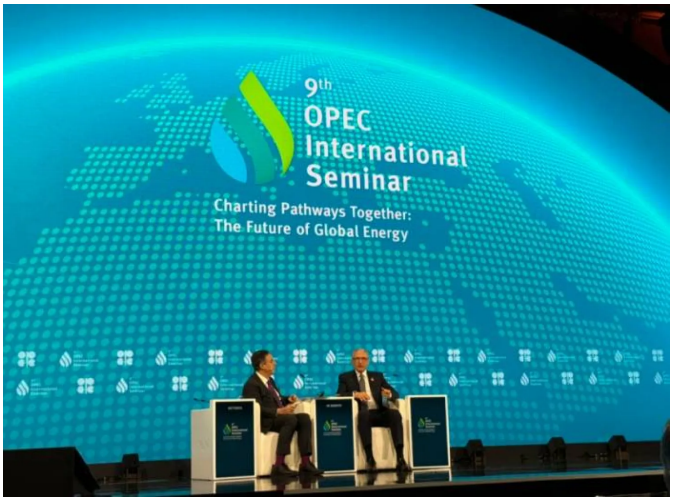

الرياض: مساعد الزياني

أكد الرئيس المعيّن لمؤتمر «كوب 29» في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، الوزير الأذربيجاني مختار بابابيف، أن التعاون الدولي بات اليوم أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى لمواجهة التحديات المعقدة التي يفرضها التغير المناخي، مشدداً على أن تجربة أذربيجان في رئاسة المؤتمر كانت بمثابة نموذج عملي لقدرة الدول على التوصل إلى توافقات تاريخية عبر العمل المشترك.

وفي حديث خاص لـ«الشرق الأوسط»، أشار بابابيف إلى أن مؤتمر كوب 29 أثبت أن العملية متعددة الأطراف قادرة على تحقيق نتائج ملموسة، وأن الدول يمكن أن تتفق. ووصف النتائج بأنها «تاريخية»، من الهدف المالي الجديد الذي سيوفر تريليونات الدولارات للعمل المناخي، إلى وضع قواعد لأسواق الكربون عالية النزاهة. هذا النجاح يعزز اعتقاده بأن الشراكة والتعاون الدوليين هما أفضل الطرق لمواجهة تحديات تغير المناخ.

وأضاف: «هذا العام، نحن مصممون على مواصلة الاضطلاع بدور نشط على الساحة العالمية، والبناء على النتائج التاريخية لمؤتمر كوب 29. لذا، جاءت ندوة (أوبك) الدولية -التي عقدت مؤخراً- فرصة حاسمة للحفاظ على زخم مبادرات المؤتمر، والعمل مع شركائنا الرئيسين

في (أوبك بلس) بشأن العديد من القضايا المحورية في مجال تحول الطاقة، بما في ذلك جميع تعهداتنا وإعلاناتنا ذات الصلة بالطاقة، مثل الشبكات، وتخزين الطاقة، والمناطق، والممرات، والهيدروجين».

التوازن

وأكد بابايف أن الدول أدركت خلال السنوات الأخيرة، وبصفة متزايدة، الحاجة الملحة إلى تحقيق التوازن بين أمن الطاقة والطموحات المناخية، مشدداً على أن الصدمات التي شهدتها الأسواق مؤخراً، مثل أزمة الطاقة في عام 2022، أظهرت أن الطاقة يجب أن تكون مستدامة، وموثوقة، وبأسعار معقولة. وإلا، فإن التقدم الاجتماعي والاقتصادي والدعم الشعبي للإجراءات المناخية سيتعرضان للتقويض.

وقال بابايف: «سعينا في مؤتمر كوب 29 في أذربيجان إلى تهيئة بيئة شاملة يمكننا فيها الاستماع إلى جميع وجهات النظر بشأن العرض والطلب على الطاقة. وتعد منظمة أوبك منتدى بالغ الأهمية يمكن للدول من خلاله العمل سوياً للحفاظ على أمن الإمدادات العالمية، ونحن نعمل مع جميع الأعضاء لتوفير حلول للتحول في مجال الطاقة».

وأشار بابايف إلى رسالة الرئيس الأذربيجاني إلهام علييف، والتي تؤكد على ضرورة أن تكون الدول الغنية بالموارد الطبيعية في طليعة الدول التي تعالج قضايا تغير المناخ. وأوضح أن الفرصة متاحة الآن لرسم مسارات لكيفية بناء أنظمة الطاقة المستقبلية في الخطط الوطنية للمناخ، مما يمكن كل دولة من تحقيق التوازن بين أمن الطاقة وطموحاتها المناخية.

الدبلوماسية المناخية

وفي سياق الدبلوماسية المناخية، أشاد بابايف بالدور البارز الذي لعبته الدول المنتجة للنفط في الشرق الأوسط وآسيا. وأشار إلى أن الرئاسة المصرية لمؤتمر «كوب 27» مهدت الطريق لإنشاء صندوق الاستجابة للخسائر والأضرار، وأن السعودية لعبت دوراً «لا يقدر بثمن» في المفاوضات على مدى عقود. كما حققت رئاسة الإمارات لمؤتمر «كوب 28» إجماعاً تاريخياً في التقييم العالمي الأول لاتفاقية باريس، قبل أن تحقق رئاسة أذربيجان لمؤتمر «كوب 29» أكبر هدف تمويلي على الإطلاق.

وأضاف: «تلعب دول المنطقة دوراً محورياً بحكم مواجهتها المباشرة لتداعيات المناخ، وستكون في المستقبل لاعباً أساسياً في التحول العالمي للطاقة بفضل مواردها ورأسمالها وخبرتها، ما يتطلب التركيز على إزالة الكربون من الأنظمة الحالية، وبناء أنظمة طاقة متجددة».

تمويل التحول

وعن تمويل التحول، أوضح بابايف أن النفط والغاز سيستمران ضمن المسار المتوافق مع هدف 1.5 درجة مئوية، مع ضرورة إزالة الكربون من الأنظمة الحالية، وبناء أنظمة طاقة نظيفة. وأشار إلى أن ثلثي الاستثمارات العالمية تتجه للطاقة النظيفة، مؤكداً أهمية وضع خطط وطنية واضحة وجداول زمنية لتوجيه رؤوس الأموال نحو الاستثمار الأخضر.

وقال: «كذلك، ستكون الشراكات الإقليمية بين أعضاء منظمة (أوبك) عاملاً أساسياً في تمويل عملية التحول. وقد رحبت أذربيجان بشركة «(أكوا باور) السعودية، وشركة (مصدر) الإماراتية للاستثمار في إمكاناتنا في مجال الطاقة المتجددة. ولذلك، فإن المنتديات مثل ندوة (أوبك) هي منصات مهمة للغاية يمكننا من خلالها التعاون في تحقيق طموحاتنا في مجال الطاقة النظيفة».

تراجع الانتقادات

وعن تغير نبرة الانتقادات الموجهة للطاقة التقليدية، أرجع بابايف ذلك إلى الفهم المتزايد بأن التحول في مجال الطاقة يجب أن يكون «عادلاً ومنظماً ومنصفاً». وأضاف أن «مصادر الطاقة التقليدية ستظل تلعب دوراً مهماً بينما تعمل الدول على إزالة الكربون من اقتصاداتها. وأكد أن التغيير في اللهجة يعكس نجاح عملية مؤتمر الأطراف في خلق فهم مشترك لكيفية تحقيق هذا الانتقال».

وقال بابايف إن عملية «كوب» حققت تقدماً ملموساً في الحد من ارتفاع درجات الحرارة. وأشار إلى أن المرحلة المقبلة هي «عصر التنفيذ» الذي يقاس بالأفعال.

«كوب 30»

وفيما يتعلق بالدروس المستفادة والتحديات المتبقية من مؤتمر «كوب 29»، استعداداً لانعقاد مؤتمر «كوب 30» في البرازيل، أوضح بابايف أن رئاسة «كوب 29» تركز حالياً على ضمان تنفيذ تعهدات «إعلان باكو»

وتشمل هذه التعهدات خطة تحقيق 300 مليار دولار بحلول عام 2035، ومضاعفة تمويل المناخ، وتقديم الدعم للتكيف، بالإضافة إلى مساعدة الدول في إعداد الجيل الجديد من خطط العمل المناخي. وتهدف هذه الجهود إلى الحفاظ على الأهداف المناخية وتفادي أسوأ آثار الأزمة.

كما أكد بابايف أن عملية مؤتمرات الأطراف (كوب) حققت تقدماً ملموساً، حيث انخفض المسار المتوقع لارتفاع الحرارة من أكثر من 4 درجات مئوية قبل اتفاق باريس إلى أقل من 3 درجات حالياً. وشدد على أن المرحلة المقبلة هي «عصر التنفيذ» الذي يُقاس بالأفعال، مع الإشارة إلى استعداد أذربيجان لاستضافة المنتدى الحضري العالمي في عام 2026، والعمل على ربط قضايا المناخ بالسلام.

تاريخ الخبر	1447-02-21	تصنيف الخبر	تقارير ومؤشرات عامة
تكرار الرصد	2	الكاتب	

جمعية إكرام تستعرض منجزاتها وخدماتها خلال احتفالها بمرور 10 سنوات على تأسيسها

مكة المكرمة -واس

احتفت جمعية إكرام لحفظ الطعام بمكة المكرمة أمس، بْمناسبة مرور 10 سنوات منذ تأسيسها، برعاية معالي نائب وزير الحج الدكتور عبدالفتاح بن سليمان مشاط. واستعرضت الجمعية منجزاتها وحصدت (12) شهادة وجائزة من خلال تقديم (15) خدمة لـ(87،636،822) مستفيدًا، وتوقيع (60) اتفاقية شراكة، و(8) مشروعات استثمارية، وبلغ عدد العاملين في الجمعية (160) موظفًا بالتعاون مع (37،487) متطوعًا. وأوضح الرئيس التنفيذي لجمعية إكرام الدكتور أحمد المطرفي، خلال الحفل، أن الجمعية نفذت أكثر من (100) مشروع تنموي وإنساني، بالتعاون مع أكثر من (50) شريكًا من الجهات المانحة والشريكة والساعين، أدت إلى خدمة ما يقرب من مئة مليون مستفيد.

وأفاد أن الجمعية تعمل على إطلاق مشاريع نوعية من أبرزها إستراتيجية حفظ النعمة بالتعاون مع المجلس التنسيقي لمنشآت حجاج الداخل، والمجلس التنسيقي لشركات أرباب الطوائف وخدمة حجاج الخارج، لتعزيز ثقافة حفظ النعمة والحد من الهدر الغذائي، إضافةً إلى إستراتيجية إنشاء مركز للأزمات والطوارئ تحت إشراف وزارة الحج والعمرة، لرفع جاهزية الاستجابة الفورية وإدارة المخاطر، وإستراتيجية مسرعات الأعمال للمنظمات التي تُستكمل تحت إشراف الوحدة الإشرافية بوزارة الحج والعمرة، بهدف تمكين المنظمات وتسريع نموها وتعزيز الابتكار في خدماتها. وفي نهاية الحفل وقّعت الجمعية عددًا من الاتفاقيات والشراكات مع الجهات الحكومية والخاصة.

تاريخ الخبر	1447-02-21	تصنيف الخبر	تقارير ومؤشرات عامة
تكرار الرصد	1	الكاتب	

الوطن
ALWATAN

من غابات آسام إلى جبال جازان عطر سعودي يتجه نحو التصدير

جازان : حسين معشي

في سفوح جازان وسهول عسير، حيث تفوح الأرض برائحة المطر والعطر والريحان، تنبت تجربة سعودية فريدة تسعى إلى زراعة العود والصندل داخل أراضي المملكة، فيما تدور في الوقت نفسه عجلة الصناعة والعلامات التجارية لتُصدّر العطر العربي من قلب المملكة إلى الأسواق العالمية.

وتسعى السعودية اليوم لتصبح مركزاً عالمياً لصناعة العطور الشرقية والخالية من الكحول.

سوق محلي شره

لا تعد السعودية مجرد سوق استهلاكي كبير للعطور اليوم، بل هي السوق الأكبر في منطقة الشرق الأوسط.

وتُشير البيانات الإحصائية إلى أن قيمة السوق الاستهلاكي للعطور في المملكة تُقدّر بنحو 1.7 مليار دولار (6.375 مليارات ريال سعودي) سنوياً.

ويُعد نصيب الفرد السعودي من العطور من الأعلى عالمياً، مدفوعاً بعادات ثقافية راسخة تجعل من العطر جزءًا من الهوية الشخصية والاجتماعية، خصوصاً في المناسبات، والضيافة، والممارسات الدينية.

وعلى الرغم من هذا الحجم الكبير، ما تزال الصناعة المحلية تغطي جزءاً محدوداً من الطلب، بقيمة إنتاج سنوية تُقدَّر بحوالي 500 مليون دولار (1.875 مليار ريال سعودي). وتبرز علامات سعودية ناشئة تسعى إلى تعزيز الحضور المحلي، والتوسع نحو الأسواق الخليجية

والأوروبية، بدعم من برامج تمكين التصنيع الوطني.

العود سلاسل معقدة

«العود» ليس مجرد مكوّن عطري، بل هو جوهر العطر العربي. وتبدأ رحلته غالباً من غابات آسام الهندية أو سواحل إندونيسيا، حيث يُستخرج من أشجار نادرة بعد سنوات من النمو والتخمير الطبيعي، ليصل لاحقاً إلى معامل التقطير والمزج في السعودية.

إلا أن سلسلة التوريد هذه شديدة التعقيد والتكلفة، وتعتمد بالكامل تقريباً على الاستيراد، مما يضع الصناعة المحلية تحت ضغوط ارتفاع الأسعار، والتقلبات البيئية، والقيود على تصدير الأخشاب العطرية من الدول المنتجة، إضافة ربما إلى التقلبات السياسية في دول المنشأ.

زراعة العطر

في مواجهة هذا التحدي، أطلقت السعودية عدداً من المشاريع التجريبية لزراعة أشجار العود والصندل في مناطق جبلية مثل الريث والعارضة وفيفاء والحشر وجبال سلا ووادي لجب في منطقة جازان، وسراة عبيدة والنماص في منطقة عسير. حيث بدأ مشروع زراعة العود والصندل في منطقة جازان في أبريل عام 2019 وذلك بالشراكة مع معهد كيرلا للغابات بالهند لنقل الخبرات.

وتستفيد هذه المبادرات من المناخ الرطب والتربة الخصبة في تلك المناطق، في محاولة لإعادة إنتاج العود على الأراضي السعودية.

وعلى الرغم من أن أشجار العود تحتاج من 10 إلى 15 سنوات للنضج، إلا أن نتائج التجارب الأولية أظهرت إمكانية تأقلم الأشجار مع البيئة المحلية.

وتوقعت دراسات مسحية محلية أن تشكل هذه الخطوة نقطة تحول إستراتيجية في بناء صناعة عطرية متكاملة تبدأ من الزراعة، وتنتهي بمنتج وطني قابل للتصدير.

استثمار وتحديات

التحديات ما تزال قائمة، من نقص الخبرات الفنية إلى ضعف البنية التحتية للاستخلاص والتصنيع، لكن الإرادة الاستثمارية والاهتمام الحكومي يدفعان باتجاه تطوير هذا القطاع ليصبح جزءاً من الأمن الاقتصادي العطري للمملكة.

دعم رؤية 2030

ضمن برامج رؤية السعودية 2030، تُعد العطور جزءاً من الصناعات المستهدفة بالتوطين والنمو.

وتعمل مبادرات مثل «صنع في السعودية» على تمويل المشاريع الصغيرة، وتسهيل الترخيص للمصانع، وتطوير المدن الصناعية المتخصصة.

وقد بدأت شركات عالمية مثل LVMH وCoty إنشاء فروع في الرياض وجدة، بينما توفر فعاليات مثل موسم الرياض وجدة التاريخية والمهرجانات السياحية الصيفية والشتوية في المناطق منصات مثالية لعرض العطور المحلية أمام جمهور دولي، ما يُعزز فرص التصدير

والتوسع.

من الاستهلاك إلى التصدير

رغم محدودية صادرات السعودية حالياً مقارنةً بفرنسا أو الإمارات، إلا أن المملكة تستهدف رفع صادراتها إلى نحو مليار دولار بحلول 2030، مع تركيز خاص على:

- العطور الإسلامية الخالية من الكحول.
- تصنيع منتجات العود والبخور الفاخرة.
- الاستفادة من منصات التجارة الإلكترونية التي توسّع نطاق الوصول للعملاء حول العالم.

ويتوقع أن تكون الأسواق الخليجية وجنوب آسيا والجاليات المسلمة في أوروبا من أبرز المستهدفين في المرحلة المقبلة.

تاريخ الخبر	1447-02-21	تصنيف الخبر	تقارير ومؤشرات عامة
تكرار الرصد	1	الكاتب	

جازان: حسن المهجري

أسهم الذكاء الاصطناعي في تسريع إجراءات الخدمات في السعودية بنسبة ثلث حق 75%، كما خفّض زمن البحث بنسبة 75%، وسرّع الاستجابة للاستفسارات بنسبة 25%، وذلك في إطار مواصلته دوره كمحرك رئيس للتحول الرقمي في المملكة، حيث تحول من أداة تقنية إلى ركيزة إستراتيجية تدعم تقديم خدمات حكومية متميزة، محققًا نقلة نوعية في تجربة المستفيدين وتعزيز الكفاءة التشغيلية.

وأكدت هيئة الحكومة الرقمية، من خلال إحصاءات نضج التجربة الرقمية لعام 2025، التزام المملكة بتسخير أحدث تقنيات الذكاء الاصطناعي، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي التوليدي، ونماذج اللغة الكبيرة، وتعلم الآلة، لتحقيق أهداف رؤية السعودية 2030.

وتهدف هذه الجهود إلى بناء حكومة ذكية تركز على الإنسان، وتعزز الشفافية والجودة.

تسريع الخدمات الحكومية

ساهم الذكاء الاصطناعي في تسريع الإجراءات بنسبة تتراوح بين 50% و75%، وتقليص زمن معالجة التذاكر بنسبة 30%، وخفض زمن البحث بنسبة 75%، وتسريع الاستجابة للاستفسارات بنسبة 25%.

وتبرز عدد من المنصات الحكومية هذه الإنجازات من خلال تطبيقات مبتكرة.

تقنية ذكية

في مطلع عام 2025، أطلقت منصة «أبشر» تقنية ذكية للتحقق من جودة الصور الشخصية لخدمات الهوية الوطنية، مما قلل زمن المطابقة بنسبة 60%، وخفض الأخطاء، وسرّع إصدار وتجديد بطاقات الهوية بدقة وأمان.

أتمتة ذكية

كما استفادت منصة «صناعي» من الذكاء الاصطناعي لأتمتة معالجة طلبات المستثمرين وتقديم قرارات أولية ذكية، محققة زيادة في عدد المستفيدين الجدد بنسبة 60%، أي أكثر من 5 آلاف مستفيد في النصف الأول من 2025.

اختيار أفضل العمالة المنزلية

استخدمت منصة «مساند» تعلم الآلة وروبوتات المحادثة الذكية لدعم اختيار العامل المنزلي الأنسب، مما عزز كفاءة الاختيار ورضا المستفيدين عبر ردود فورية موثوقة.

روبوت محادثة فائق السرعة

كما طورت بوابة الهيئة السعودية للمياه روبوت محادثة ذكي يجيب على الاستفسارات خلال 7 ثوانٍ كحد أقصى، معالجًا أكثر من 4 آلاف رسالة بدقة، مما سهل الوصول إلى المعلومات.

تقليل الضغط

أطلقت بوابة «أبدع» روبوت محادثة لتصنيف الاستفسارات والرد عليها بسرعة، مما قلل الضغط على مراكز الاتصال وخفض التكاليف التشغيلية.

مساعد افتراضي

من جهة أخرى، قدمت منصة «نما» مساعدًا افتراضيًا للتذاكر، قلل زمن البحث بنسبة 75%، وخفض زمن معالجة التذاكر بنسبة 30%، وقلص مدة تدريب الموظفين الجدد بنسبة 50%.

التوأم الرقمي للرعاية الصحية

أطلقت منصة «صحتي» مشروع «التوأم الرقمي» لأكثر من 30 مليون مستخدم، مما يعزز الرعاية الوقائية، ويسرع الاستجابة الطبية، ويخفض تكاليف العلاج.

تقدم المدن الذكية

حققت منصة «بلدي» تقدمًا في المدن الذكية من خلال تفعيل 8 مسارات، بما فيها تطبيق «عدسة بلدي»، محققة تغطية جغرافية بنسبة 95%، وتقليل عدد المفتشين بنسبة 90%، وخفض التكاليف بنسبة 76%.

تسعير ذكي

استفادت منصة «فرص» من نموذج تسعير ذكي لرخص أبراج الاتصالات، مما حقق عدالة تسعيرية ودعم قرارات المستثمرين بدقة.

خوارزميات متقدمة

استخدمت بوابة «متصل» خوارزميات متقدمة مثل «الغابات العشوائية» لاكتشاف محاولات تسجيل شرائح الاتصال بطرق احتيالية بدقة 98%، مما عزز الأمن الرقمي.

إشعارات تفاعلية مخصصة

أطلقت منصة «نسك» نظام إشعارات تفاعلي مدعوم بالذكاء الاصطناعي، يقدم رسائل مخصصة بلغة إنسانية، مع بنك إشعارات يضم 1500 إشعار، وحظي بأكثر من 400 رسالة شكر من المستخدمين.

أداة ذكية لضبط الاشتباه

طورت بوابة «قوى» أداة ذكية لضبط الاشتباه، تعتمد على الذكاء الاصطناعي ونماذج اللغة الكبيرة، لتحليل السلوكيات واكتشاف الأنماط غير المعتادة، مما رفع كفاءة الرقابة بنسبة 40%، وقلل الاعتماد على التحقق اليدوي.

ترخيص تعليمي ذكي

أطلقت بوابة «فيوتشر إكس» نظام ترخيص تعليمي ذكي يحلل المدخلات ويقيّم الالتزام فوريًا.

أتمتة العمليات التشغيلية

أتمتت شركة المياه الوطنية أكثر من 50 عملية تشغيلية باستخدام أتمتة العمليات الروبوتية، موفرة 21.5 مليون ريال و180.000 ساعة عمل سنويًا.

المساعد الذكي

وفرت منصة «اعتماد» أكثر من 2250 ساعة عمل عبر المساعد الذكي.

المدرب الذكي

طورت وزارة السياحة منتج «المدرب» المدعوم بالذكاء الاصطناعي التوليدي، موفرة 100 ريال لكل مرشح، ومقللة زمن بناء السيرة الذاتية بنسبة 300%.

تحسين المعالجة

استخدمت منصة «سبل» روبوتات ذكية في مركز المعالجة بالرياض، مما زاد الطاقة الاستيعابية وقلل الأخطاء البشرية.

تحليل ذكي للشكاوى

كما طورت هيئة الزكاة والضريبة والجمارك نموذج ذكاء اصطناعي مدمج مع نظام إدارة علاقات العملاء لتحليل الشكاوى، مما دعم اتخاذ قرارات تصحيحية فورية.

أبرز الإنجازات

تسريع الخدمات:

إجراءات أسرع: 50 - 75%.

معالجة تذاكر: -30% زمن.

بحث أسرع: -75% زمن.

ردود استفسارات: +25 % سرعة.

أبشر: تحقق صور بـ60% أسرع، إصدار هويات دقيق.

صناعي: +5.000 مستفيد (60% زيادة) بأتمتة ذكية.

مساند: اختيار عمالة منزلية أسهل وأسرع.

المياه الوطنية: روبوت يرد في 7 ثوانٍ، يعالج +4.000 رسالة.

أبدع: روبوت يقلل الضغط ويخفض التكاليف.

نما: مساعد ذكي يقلل البحث (75%) والتذاكر (30%).

صحتي: «التوأم الرقمي» لـ30 مليون، يحسن الرعاية.

بلدي: تغطية 95%، تقليل مفتشين (90%)، تكاليف أقل (76%).

فرص: تسعير ذكي لرخص الاتصالات.

متصل: كشف احتيال بدقة 98%.

نسك: 1.500 إشعار مخصص، +400 رسالة شكر.

قوى: رقابة أفضل (40%) بتحليل ذكي.

فيوتشر إكس: ترخيص تعليمي سريع.

المياه الوطنية: أتمتة توفر 21.5 مليون ريال، 180.000 ساعة.

اعتماد: مساعد يوفر 2,250 ساعة عمل.

السياحة: «المدرب» يوفر 100 ريال/مرشح، سير ذاتية أسرع (300 %).

سبل: روبوتات تزيد الكفاءة وتقلل الأخطاء.

الزكاة والجمارك: تحليل شكاوى لقرارات فورية

تاريخ الخبر	1447-02-21	تصنيف الخبر	تقارير ومؤشرات عامة
تكرار الرصد	1	الكاتب	

الوطن
ALWATAN

صيف السعودية يزداد شهرا كاملا

جازان : حسين معشي

تشير بيانات علمية حديثة إلى أن السعودية سوف تشهد زيادة بمعدل شهر إضافي كامل من الأيام التي تتجاوز فيها درجات الحرارة 35 درجة مئوية، مقارنة بالفترة المرجعية 1995 وحتى 2014.

وأوضحت البيانات أن السعودية ستكون إلى جانب عدد من الدول الأخرى، مثل تايلاند والهند، إضافة إلى دول الشرق الأوسط، من بين أكثر الدول تضررًا بارتفاع درجات الحرارة القصوى بحلول الفترة 2080 – 2099.

خريطة المناخ

ترسم خريطة المناخ 2090 ملامح كوكب جديد، بحدود مناخية لا تشبه حدود الجغرافيا، من حرارةٍ تشتد، إلى أمطارٍ تفيض، وجفافٍ يتعمق، حيث سيواجه العالم اختبارًا أكثر جدية في التكيّف والنجاة.

ويبقى المستقبل مرهونًا بقراراتٍ تُتخذ اليوم، قبل أن تُغلق نافذة التكيف تدريجيًا.

وفي ظل تسارع التحولات المناخية وارتفاع وتيرة الكوارث البيئية حول العالم، تُواجه المملكة العربية السعودية كباقي دول العالم تحديًا مناخيًا ذا أبعادٍ اقتصادية واجتماعية معقدة، ولا يقل معدل الخطورة فيها عن باقي الدول، بل قد يتجاوزها في بعض الجوانب.

قيادة عالمية

تؤكد بياناتٌ ودراسةٌ بحثية حديثة صادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن منطقة الشرق الأوسط، بما فيها السعودية، تُعد من أكثر المناطق تأثرًا بدرجات الحرارة القصوى، وشح المياه، والتقلبات المناخية.

ومع ذلك، فإن المملكة لم تقف مكتوفة اليدين، ولم تلعب دور المتضرر، بل بادرت بالتحرك في اتجاه القيادة العالمية نحو التكيف المناخي وتقديم الحلول، مستندةً إلى أهداف خفض الانبعاثات بمقدار 278 مليون طن من ثاني أكسيد الكربون بحلول 2030، وسعيها إلى تحقيق الحياد الكربوني بحلول 2060، ما يُشكل نموذجًا إقليميًا للتحول الأخضر.

حرارة تفوق التوقعات

تُظهر بيانات استندت إليها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى إنه إلى جانب كثير من الدول، مثل السعودية وتايلاند والهند ودول الشرق الأوسط، فإن الدول ذات الدخل المنخفض، والمنخفض المتوسط ستكون الأكثر تضررًا، مما يضع المنطقة العربية بأكملها في دائرة الخطر.

في السعودية، حيث تتجاوز درجات الحرارة بالفعل 35 مئوية لأكثر من 100 يوم سنويًا، سيعني هذا التغير المناخي ضغوطًا متزايدة على البنية التحتية، وارتفاعًا في استهلاك الطاقة للتبريد، وانخفاضًا في إنتاجية العاملين، إلى جانب تحدياتٍ صحية واقتصادية جسيمة.

تراجع الثروة الحيوانية

يتعدى تأثير الحرارة الإنسان ليصل إلى الثروة الحيوانية، حيث تُظهر ورقة بحثية استندت إليها المنظمة أن مناطق مثل شمال أفريقيا، وشبه الجزيرة العربية، وأجزاء من آسيا، ستشهد مستوياتٍ مرتفعة من الإجهاد الحراري للحيوانات، ما يُؤدي إلى انخفاض إنتاجيتها وتراجع أمن الغذاء الحيواني.

وفي السعودية، يُعد هذا التهديد مقلقًا بشكلٍ خاص، نظرًا لاعتماد مناطق زراعية واسعة على الثروة الحيوانية كمصدر دخل ومعيشة، ما يُحتّم الاستعانة بالتكنولوجيا لتحسين إدارة المزارع، وتبني ممارسات رعوية تتكيف مع المناخ.

أمطار وفيضانات متطرفة

في الجانب الآخر من التقلبات المناخية، تبرز دول مثل إندونيسيا، الهند، النرويج، كوريا، ونيوزيلندا كأكثر المناطق عرضة لارتفاع عدد الأيام ذات الأمطار الغزيرة، ما يُنذر بمخاطر فيضانات، وانهيارات أرضية، وأضرار مباشرة للبنية التحتية والزراعة.

وعلى الرغم من أن السعودية لا تُصنّف ضمن هذه الدول من حيث الأمطار الغزيرة، إلا أن تغير أنماط الأمطار في المنطقة عمومًا، بما فيها دول البحر المتوسط، يفرض تحدياتٍ على أنظمة التصريف والمياه، ويزيد من صعوبة التنبؤ بالظروف المناخية الموسمية.

جفاف ضارب

تُعد توقعات الجفاف، وفقًا للورقة البحثية، من أكثر عناصر المناخ غموضًا، وذلك بسبب تداخل العوامل الفيزيائية والبيئية.

لكن المؤكد أن دول البحر الأبيض المتوسط وتشيلي ستواجه ظروفًا أكثر جفافًا، بينما تبقى آسيا الوسطى وشمال أفريقيا ضمن مناطق الخطر المرتفع.

في السعودية، تنعكس آثار الجفاف في انخفاض الإنتاج الزراعي بنسبةٍ تتجاوز 6%، وتأثر مصادر المياه الجوفية، مما يدفع الدولة إلى التوسع في مشروعات تحلية المياه، واستثمار مليارات الريالات في تقنيات الزراعة الذكية والمستدامة.

تحوّل أخضر

في مواجهة أزمة مناخية شاملة، لم تكتفِ السعودية بوضع أهداف طموحة، بل تبنّت نهجًا اقتصاديًا ممنهجًا يُعيد رسم ملامح مستقبلها البيئي، من خلال إطلاق منظومة تحوّل اقتصادي أخضر تعتمد على الاستثمار، الابتكار، والتشريعات.

وتُشير تقديرات دولية إلى أن المملكة ستحتاج إلى استثمارات تفوق 700 مليار ريال سعودي حتى عام 2030 لتحقيق التزاماتها المناخية، تشمل تطوير مشاريع الطاقة المتجددة، التوسع في النقل النظيف، والتحول نحو المباني الصديقة للبيئة.

نصف الطاقة

في هذا السياق، أعلنت وزارة الطاقة السعودية عن خطط لتوليد 50% من الكهرباء من مصادر متجددة بحلول نهاية هذا العقد، مدعومةً بمشروعات ضخمة للطاقة الشمسية والرياح في مناطق مثل الجوف والدوادمي، إلى جانب أكبر مشروع للهيدروجين الأخضر في العالم، والذي يتم إنشاؤه حاليًا ضمن «مدينة نيوم»، وسيُستخدم لتصدير الوقود النظيف للأسواق العالمية.

من جانب آخر، تُعزز المملكة أدواتها التمويلية لتسريع التحوّل، حيث أطلقت مبادرات للسندات الخضراء، وشجّعت القطاع الخاص على الدخول في سوق الاقتصاد الدائري للكربون، ما يُتيح فرصًا جديدة للشركات الناشئة والمستثمرين، ويُحول التحدي البيئي إلى محرك للنمو.

وبهذا النهج، تُمثّل السعودية نموذجًا عالميًا نادرًا في الربط بين الاستدامة البيئية والاستقرار الاقتصادي، وتُرسّخ مكانتها كدولة نفطية تقود ثورة مناخية، لا تقتصر على خفض الانبعاثات فحسب، بل تشمل بناء اقتصاد قادر على الصمود أمام التغيرات المناخية وتحويلها إلى فرص إستراتيجية.

قيادة مناخية السعودية

بينما يتفاقم التهديد المناخي عالميًا، تتحرك المملكة في الاتجاه المعاكس نحو المواجهة والحل، فقد أعلنت التزامها بخفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بمقدار 278 مليون طن سنويًا بحلول عام 2030، في خطوة تُعد من الأكبر على مستوى العالم، ضمن مبادرة «السعودية الخضراء»، كما تسعى إلى الوصول إلى الحياد الكربوني بحلول عام 2060، ما يضعها في موقع الريادة العالمية للمناخ.

وتدعم هذه الرؤية مشروعات طموحة في مجال الطاقة الشمسية، والهيدروجين الأخضر، وإعادة التشجير، ما يجعل من السعودية نموذجًا اقتصاديًا بيئيًا جديدًا، يُوازن بين التنمية والحفاظ على البيئة.

حلول عالمية

تُبرز الدراسة كذلك أهمية دعم الدول الأقل قدرة على التكيف، إذ تُظهر التوقعات أن التفاوت في توزيع المخاطر المناخية سيزداد، ما بين دولٍ قادرة على التكيف، وأخرى ستُعاني من آثارٍ غير متكافئة.

وتوصي الورقة بضرورة تضمين أصول، مثل البنية التحتية، والصناعة، والغابات، والنظم البيئية الحساسة في تقييمات المخاطر، لتكوين صورة شاملة عن واقع المناخ.

كما تُشدد على ضرورة دمج بُعد «الهشاشة» الاجتماعية والاقتصادية في بناء السياسات المناخية، لضمان توزيعٍ عادلٍ للمساعدات، واستهداف الفئات الأكثر تأثرًا.

- 30 يومًا إضافيًا فوق 35 درجة مئوية بحلول 2099 في المملكة.
- 6% انخفاض في الإنتاج الزراعي في السعودية بسبب الجفاف.
- 278 مليون طن (CO_2) تخفضها السعودية بحلول 2030.
- السعودية أكبر مستثمر عالمي في التحلية.
- السعودية تهدف إلى الحياد الكربوني بحلول 2060.
- الثروة الحيوانية تواجه إجهادًا حراريًا متزايدًا يهدد الأمن الغذائي.
- إندونيسيا، الهند، والنرويج بين أكثر الدول تضررًا بالأمطار الغزيرة.
- أمطارٌ غزيرة جدًا تهدد البنية التحتية في كوريا، نيوزيلندا، النرويج، إندونيسيا، الهند.
- تراجع وفرة المياه في المتوسط وتشيلي مع خطر متزايد للجفاف الزراعي.
- الثروة الحيوانية مهددة في المناطق المدارية.
- الدول منخفضة الدخل أكثر هشاشةً وتعرضًا لتغير المناخ.
- تغير المناخ يزعزع الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي عالميًا.

رؤية المملكة لخفض الانبعاثات الكربونية

- 50% من الطاقة الكهربائية تلتزم المملكة بتوليدها من مصادر متجددة بحلول 2030.
- 6.2 جيجا وات، السعة الإجمالية لمصادر الطاقة المتجددة المستخدمة.
- 44.2 جيجاوات، السعة الإجمالية لمشروعات الطاقة المتجددة قيد التطوير.
- 7 ملايين، منزل يمكن تزويدها بالطاقة الكهربائية من خلال مشروعات الطاقة المتجدّدة قيد التطوير.
- 100 -130 جيجا وات، سعة مشروعات الطاقة المتجددة المقرر ترسية عقودها بحلول 2030.

تاريخ الخبر	1447-02-21	تصنيف الخبر	تقارير ومؤشرات عامة
تكرار الرصد	1	الكاتب	

الرياض

تاريخ الخبر	1447-02-21	تصنيف الخبر	أخبار شركة المياه الوطنية
تكرار الرصد	21	الكاتب	

"المياه الوطنية" تبدأ في تنفيذ 22 مشروعًا بمحافظة جدة

جدة - واس

بدأت شركة المياه الوطنية في تنفيذ (22) مشروعًا رأسماليًا في محافظة جدة، بكُلفة مالية تجاوزت (1.8) مليار ريال، تتضمن تنفيذ خطوط وشبكات بأطوال تبلغ نحو (984) كلم طولي، وذلك ضمن خططها الإستراتيجية؛ الهادفة إلى تعزيز البنية التحتية لقطاعي المياه والخدمات البيئية، ورفع نسب التغطية بالخدمات، والارتقاء بجودتها، تماشيًا مع النهضة العمرانية التي تشهدها المحافظة.

وأكّدت الشركة أن المشاريع الجاري تنفيذها ستُسهم في رفع الكفاءة التشغيلية، وتوسيع نطاق الخدمات لتشمل الأحياء غير المخدومة، إضافة إلى رفع الكفاءة التشغيلية في القطاعين المائي والبيئي، بما يتماشى مع التطور المتسارع الذي تشهده مدينة جدة،

والإسهام في دفع عجلة التنمية، وتحقيق مستهدفات الاستدامة البيئية والمائية، ورفع جودة الحياة، ضمن مستهدفات رؤية المملكة 2030.

وأوضحت أن المشاريع التي بدأت في تنفيذها، تتضمن خطوط المياه الرئيسة والفرعية والخطوط الناقلة للمياه، إضافة إلى خطوط وشبكات الخدمات البيئية، وشبكات خفض منسوب المياه السطحية، كذلك إنشاء محطة تعبئة الصهاريج في الخزان الشمالي.

وبينت "المياه الوطنية" أن هذه المشاريع ستخدّم (30) حيًا في محافظة جدة، وستُسهم في تلبية احتياجات ما يقارب (260) ألف مستفيد من السكان، وأن هذه الحزمة الجديدة من المشاريع تأتي استكمالًا لما أعلنته في شهر مايو 2025م عن شروعها في تنفيذ (15) مشروعًا بقيمة تتجاوز (2.3) مليار ريال، ضمن جهودها؛ الهادفة إلى تعزيز منظومة توزيع المياه، وإزالة الضرر البيئي، وتحقيق الأمن المائي والتوازن البيئي.

تاريخ الخبر	1447-02-21	تصنيف الخبر	أخبار المركز الوطني للأرصاد
تكرار الرصد	5	الكاتب	

المركز الإقليمي للتغير المناخي يطلق مشروعًا وطنيًا لأرشفة 73 عامًا من السجلات لحفظ الإرث المناخي للمملكة

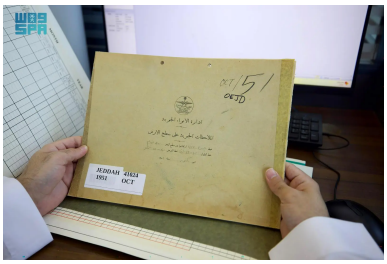

جدة - واس

أطلق المركز الإقليمي للتغير المناخي اليوم، مشروعًا إستراتيجيًا لرقمنة السجلات المناخية التاريخية الممتدة على مدى 73 عامًا، من عام 1951م حتى 2023م، وذلك ضمن جهوده لتعزيز دقة البيانات المناخية وسرعة الوصول إليها، ودعم استخدامها في البحث العلمي والتخطيط البيئي وصنع القرار المبني على البيانات. واطّلع الرئيس التنفيذي للمركز الوطني للأرصاد المشرف العام على المركز الإقليمي للتغير المناخي الدكتور أيمن بن سالم غلام، على سير العمل في المشروع الذي يشمل بيانات 33 محطة مناخية مأهولة في مختلف مناطق المملكة لرقمنة 36 ألف سجل تاريخي، الذي يضم 73 موظفًا، ويهدف إلى تحويل السجلات الورقية إلى نسخ رقمية متوافقة مع قواعد بيانات المركز، وفق أحدث المعايير العلمية والتقنية.

ويرتكز المشروع على خمسة مسارات رئيسية تشمل حصر السجلات الورقية وتقييم حالتها، وإدخال البيانات وتحويلها إلكترونيًا، وتدقيق المدخلات لضمان مطابقتها للأصول، وفحص الجودة المناخية عبر أدوات علمية متخصصة، وبناء القدرات البشرية من خلال برامج تدريبية وورش عمل فنية، ويتضمن المشروع إعداد تقارير شهرية وربع سنوية توثق مراحل التقدم، وصولًا إلى التقرير النهائي عند الإنجاز. وتغطي السجلات المناخية أكثر من 73 عامًا من البيانات التي جُمعت بأدوات رصد دقيقة ووفق معايير دولية، وتنوعت عبر العقود في نماذجها ولغاتها بين العربية والإنجليزية، مع استخدام النظام المتري وأحيانًا الإمبريالي في تسجيل القراءات. يُذكر أن هذا المشروع يُعد خطوة إستراتيجية نحو تعزيز التحول الرقمي في قطاع الأرصاد، ودعم الأمن البيئي والتنمية المستدامة في المملكة، ويسهم في ترسيخ مكانة المملكة مركزًا إقليميًا رائدًا في مجال الرصد المناخي والتنبؤات الجوية.

تاريخ الخبر	1447-02-21	تصنيف الخبر	أخبار المركز الوطني لتنمية الحياة الفطرية
تكرار الرصد	1	الكاتب	

الرياض

«الاقتصاد الأزرق» يُسهم في نحو 22 مليار ريال

«المملكة».. ترسم ملامح اقتصاد بحري آمن ومستدام

تقرير - حازم بن حسين

تواصل المملكة العربية السعودية جهودها لحماية النظم البيئية البحرية وضمان أمن الاقتصاد البحري «الاقتصاد الأزرق»، الذي يُنتظر أن يُسهم بما يقارب 22 مليار ريال ويوفّر نحو 100 ألف فرصة عمل بحلول عام 2030.

وفي ظل هذا التوجه الطموح تبرز التحديات البيئية، وعلى رأسها تهديد الأنواع البحرية الغازية التي تنتقل إلى البيئات الجديدة عبر حركة الشحن أو أنشطة الاستزراع السمكي؛ مما يُشكّل ضغطًا متزايدًا على النظم البيئية الساحلية، وقد يؤدي إلى خسائر اقتصادية تُقدّر بعشرات المليارات عالميًّا سنويًّا.

وللتصدي لهذا التحدي البيئي؛ شرعت جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية (كاوست) بالتعاون مع المركز الوطني لتنمية الحياة الفطرية في تنفيذ مشروع علمي يُعنى برصد هذه الأنواع وتحليل مخاطرها؛ بهدف بناء قاعدة بيانات معرفية تُسهم في تحصين السواحل السعودية وتعزيز استدامة مواردها البيئية والاقتصادية.

وأكد الرئيس التنفيذي للمركز الوطني لتنمية الحياة الفطرية الدكتور محمد قربان، أن الأنواع البحرية الغازية تُشكّل خطرًا بيئيًّا واقتصاديًّا متزايدًا، مبينًا أن حماية النظم البيئية البحرية أصبحت ضرورة ملحّة، لا سيما في ظل توسّع قطاعات حيوية مثل السياحة الساحلية، والاستزراع السمكي، والبنية التحتية المرتبطة بالبحر.

وأشار إلى أن الشراكة البحثية مع كاوست تدعم قدرات المملكة في التعامل مع هذه التهديدات من خلال تطوير أدوات تقييم علمي، ونماذج مخاطر، وأنظمة إنذار مبكر، تُسهم في استباق التحديات البيئية، وتعزيز الأمن الأحيائي البحري.

ويُنفّذ الباحثون ضمن هذا التعاون مسوحات بيئية في 34 موقعًا على سواحل البحر الأحمر والخليج العربي، نتج عنها جمع أكثر من 10 آلاف عينة بحرية، حُدد من خلالها نحو 200 نوع يُحتمل أن يكون غازيًا، منها أكثر من 70 نوعًا غير محلي رُصد فعليًّا في المياه السعودية، وهو ما يعكس مدى تنوع التهديدات البحرية وضرورة التصدي لها بأساليب علمية متقدمة.

وتقود الفريق البحثي الدكتورة سوزانا كارفالو، التي أوضحت أن المشروع يُمثّل خريطة معرفية شاملة للتنوع البيولوجي في البيئات الساحلية، إذ تُسجّل كل كائن حي بحسب زمان ومكان وجوده؛ مما يتيح تطوير برامج رصد ومراقبة دقيقة، ويُمهّد لتأسيس أنظمة فعالة للإنذار المبكر والاستجابة السريعة عند رصد أي تغيّرات بيئية ناتجة عن الكائنات الغازية.

وفي إطار تأهيل الكوادر الوطنية شارك عدد من منتسبي المركز الوطني لتنمية الحياة الفطرية في ورشة عمل تخصصية نظمتها كاوست في مايو الماضي، تناولت بروتوكولات تقييم مخاطر الأنواع الغازية، وأثرها على البيئة والصحة العامة والصناعات البحرية، إلى جانب التدريب على تقنيات متقدمة مثل تحليل الحمض النووي البيئي (eDNA)، الذي يُعد من الأدوات الحديثة في الكشف المبكر والدقيق عن هذه الأنواع.

من جهته أوضح مدير إدارة المحافظة على البيئة البحرية بالمركز عبدالناصر قطب، أن المشروع يستند إلى نهج علمي مزدوج يجمع بين البحث الميداني والتقنيات الحيوية المتقدمة، بما يُعزز قدرة المملكة على التعامل مع التحديات البيئية المستجدة.

وأشار إلى أن الأنواع البحرية الغازية تُشكّل تهديدًا حقيقيًّا للتنوّع البيولوجي والمصايد والبنية التحتية الساحلية، الأمر الذي يستدعي تطوير آليات وطنية فعّالة للاستجابة السريعة، وبناء كوادر مدرّبة تملك الأدوات اللازمة للتصدي لهذه الأخطار.

ويُجسّد هذا التعاون نموذجًا تكامليًّا بين المؤسسات البحثية والجهات البيئية الوطنية، لتعزيز المعرفة العلمية بالبيئة البحرية في المملكة، وتطوير سياسات مستدامة تُسهم في حماية التنوع الأحيائي، وضمان استمرارية النمو في قطاعات الاقتصاد الأزرق.

إلى ذلك تدعم التنوع البيولوجي والسياحة والاقتصاد الأزرق. ومع امتداد ساحلي يزيد على 1,800 كيلومتر، تلعب المنطقة دورًا حيويًا في تعزيز النمو الاقتصادي المستدام والحفاظ على البيئة. وتركز رؤية 2030 على حماية الموارد البحرية واستخدامها المستدام، لضمان توافق التنمية مع أهداف الحفظ العالمية. وتركز الاستراتيجية الوطنية لاستدامة البحر الأحمر على الحفاظ على البيئة البحرية، والسياحة البيئية، والنمو الاقتصادي المسؤول، مما يوازن بين التنمية والاستدامة البيئية طويلة الأجل. ومن خلال إنشاء مناطق بحرية محمية،

واستعادة المواطن الطبيعية، والمشروعات المستدامة المبتكرة، تهدف المملكة إلى تعزيز مكانتها كقائد في مجال الاستدامة البحرية، مع دعم المجتمعات المحلية وتنويع الاقتصاد.

يشار إلى أن الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ولي العهد أطلق الإستراتيجية الوطنية لاستدامة البحر الأحمر، الهادفة لحماية النظام البيئي للبحر الأحمر، وتعزيز أطر التعاون لاستدامته، وتمكين المجتمع ودعم التحول إلى اقتصاد أزرق مستدام بما يحقق التنوع الاقتصادي ويتماشى مع مستهدفات رؤية المملكة 2030، والأولويات الوطنية لقطاع البحث والتطوير والابتكار التي أُطلقت مسبقًا، وأهمها استدامة البيئة والاحتياجات الأساسية.

ويعد البحر الأحمر إحدى أكثر مناطق المملكة تميزًا وتنوعًا بيولوجيًا، فهو منطقة طبيعية تبلغ مساحتها 186 ألف كيلومتر مربع، وخط ساحلي بطول 1,800 كيلومتر، ورابع أكبر نظام للشعاب المرجانية في العالم، وموطن لـ 6.2 % من الشعاب المرجانية في العالم، وأرخبيلًا يحتضن مئات الجزر.

وتضع الإستراتيجية إطارًا وطنيًا شاملًا يوضح كيفية الحفاظ على الكنوز الطبيعية في البحر الأحمر وإعادة إحيائها، بما يضمن استمتاع المواطنين والمقيمين والزوار بها واستدامتها لأجيال قادمة. وتوضح الإستراتيجية إسهام حماية البيئة الطبيعية في إطلاق الإمكانات الاقتصادية للمنطقة والبدء في التحول إلى الاقتصاد الأزرق، مما يوجد فرصًا استثمارية للشركات المبتكرة في مختلف القطاعات البحرية، بما في ذلك السياحة البيئية ومصايد الأسماك والطاقة المتجددة، وتحلية المياه، والشحن البحري، والصناعة.

ولدعم الاقتصاد الوطني، تستهدف الإستراتيجية بحلول عام 2030 زيادة تغطية المناطق المحمية البحرية والساحلية من 3 % إلى 30 %، ودعم وصول مساهمة الطاقة المتجددة إلى 50 % من مزيج الطاقة المستهدف، وتوفير آلاف الفرص الوظيفية المتعلقة بأنشطة الاقتصاد الأزرق، وحماية استثمارات المملكة في المشروعات السياحية في المناطق الساحلية مما يسهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي. وتستند الإستراتيجية على 5 أهداف إستراتيجية، هي: الاستدامة البيئية، والتنمية الاقتصادية، والتنمية الاجتماعية، والسلامة والأمن، والحوكمة والتعاون، وتضم 48 مبادرة نوعية جرى تطويرها لتحقيق طموحات المملكة في الاقتصاد الأزرق والأنشطة المتعلقة به. ويوضح إعلان الإستراتيجية الدور المحوري الذي تقوم به المملكة في حماية الموارد الطبيعية في ظل التحديات البيئية والمناخية التي يعيشها العالم اليوم، وترسم مسارًا جديدًا يجمع بين النمو الاقتصادي والاستدامة البيئية.

تاريخ الخبر	1447-02-21	تصنيف الخبر	أخبار المركز الوطني للرقابة على الالتزام البيئي
تكرار الرصد	1	الكاتب	

«الالتزام البيئي» يوقع مذكرة تفاهم مع هيئة تطوير محمية الأمير محمد بن سلمان الملكية

مكة - الرياض

وقع المركز الوطني للرقابة على الالتزام البيئي وهيئة تطوير محمية الأمير محمد بن سلمان الملكية مذكرة تفاهم تهدف إلى تعزيز التعاون بين الطرفين في مجالات حماية البيئة والرقابة على الالتزام البيئي داخل نطاق المحمية.

وشملت المذكرة مجالات التعاون في تطبيق أفضل الممارسات لحماية البيئة وفقا لنظام البيئة ولوائحه التنفيذية، وتبادل البيانات والمعلومات والربط الالكتروني بين الجهتين.

ويسعى مركز الالتزام البيئي وهيئة تطوير محمية الأمير محمد بن سلمان الملكية من خلال الاتفاقية إلى رفع الأداء والرقابة البيئية للأنشطة داخل المحمية، وتطوير أعمال الرصد البيئي، إضافة إلى عمل دراسة للتحديات البيئية وسبل معالجتها، مع السعي إلى بناء القدرات الوطنية والتدريب في مجالات حماية البيئة والتنمية المستدامة.

وأكد الرئيس التنفيذي للمركز الوطني للرقابة على الالتزام البيئي المهندس علي الغامدي، أن هذه المذكرة تهدف إلى تعزيز الشراكة بين الهيئة والمركز لتحقيق الأهداف المشتركة في حماية البيئة والتنمية المستدامة داخل المحمية، مبينا أن هذه الاتفاقية تأتي في إطار جهود المركز لتعزيز التعاون مع الجهات المعنية لحماية البيئة والتنمية المستدامة، وأنها ستسهم في تحسين جودة البيئة داخل المحمية وتعزيز الالتزام البيئي.

بدوره أوضح الرئيس التنفيذي لهيئة تطوير محمية الأمير محمد بن سلمان الملكية، أندرو زالوميس، أن الشراكة تحمل في طياتها إمكانية أن تصبح قوة رئيسة للتميز البيئي في المملكة، ومساهمة أساسية في ترسيخ مكانة المحمية أيقونة عالمية للمحميات الصحراوية، بما يحقق رسالتها في استعادة الحياة الفطرية في الجزيرة العربية، وأن فرص التعاون تتجاوز حدود الالتزام بالمعايير، لتشمل مجالات التعليم البيئي وصياغة حلول مبتكرة وتشاركية لمعالجة القضايا البيئية.

يذكر أن المركز الوطني للرقابة على الالتزام البيئي قد وقع مذكرة تفاهم مع محمية الإمام تركي بن عبدالله الملكية في فبراير الماضي، كما وقع في 2024 مذكرة تعاون مع هيئة تطوير محمية الإمام عبدالعزيز بن محمد الملكية؛ لتبني مشاريع ومبادرات تطويرية في إطار العمل البيئي، وفي مايو 2023 وقع المركز اتفاقية تعاون مع هيئة تطوير محمية الملك سلمان بن عبدالعزيز الملكية للارتقاء بالعمل البيئي داخل المحمية.

تاريخ الخبر	1447-02-21	تصنيف الخبر	أخبار وتقارير عالمية (البيئة و المياه والزراعة)
تكرار الرصد	2	الكاتب	

أستراليا تفتتح بنكًا وطنيًا لحفظ التنوع البيولوجي لدعم الأبحاث الطبية

كانبرا - واس

افتتحت وكالة الكومنولث للبحوث العلمية والصناعية الأسترالية (CSIRO) في كانبرا بنكًا وطنيًا لحفظ التنوع البيولوجي باسم "ديفيرسيي"، يضم أكثر من 13 مليون عينة من النباتات والحيوانات، بينها مجموعات ضخمة من الحشرات، لدعم جهود الحفظ البيئي والأبحاث الطبية.

وأوضح مدير المجموعات الوطنية، الدكتور ديفيد هوللي، أن العينات ستستخدم لدراسة الأمراض الحيوانية وتطوير علاجات محتملة لألزهايمر والصرع، مؤكدًا أن البنك يشكل مرجعًا وطنيًا وقاعدة بيانات علمية لحماية الحياة البرية وتعزيز الابتكار العلمي.

تاريخ الخبر	1447-02-21	تصنيف الخبر	أخبار وتقارير عالمية (البيئة و المياه والزراعة)
تكرار الرصد	2	الكاتب	

حرائق غابات تهدد مدنًا كندية غربًا وشرقًا

بورت ألبيرني - واس

اندلع حريق في جزيرة فانكوفر غرب كندا، مهددًا مدينة بورت ألبيرني عدد سكانها نحو (20 ألف)، حيث التهم أكثر من (1,500 هكتار) خلال (36 ساعة)، ويبعد عن المدينة نحو (12 كم).

السلطات دعت السكان للاستعداد للإخلاء وسط طقس حار وجاف.

في الشرق، صدرت أوامر إخلاء في مدينة سان جان، عدد سكانها (224 ألف) بسبب حريق يهددها، فيما اندلع حريق آخر قرب هاليفاكس، عدد سكانها (500 ألف).

وتشهد كندا هذا العام ثاني أسوأ موسم حرائق في تاريخها، حيث احترقت (7.5 ملايين هكتار)، مقارنة بالرقم القياسي لعام (2023) البالغ (17.3 مليون هكتار).

وهناك أكثر من (700) حريق، منها (161) خارج السيطرة، والدخان الناتج يؤثر في جودة الهواء في أمريكا الشمالية وأوروبا.

وزارة البيئة والمياه والزراعة
Ministry of Environment Water & Agriculture

شكرا لكم

الادارة العامة للإتصال المؤسسى والاعلام